



1 8.2015

معايير العلمية

إعداد وترجمة

محمد الهاللي وحسن بيقبي



دفاتر فلسفية
نصوص مختارة

26

معايير العلمية

إعداد وترجمة

محمد الهلالي وحسن بريقي

دارنوبقال للنشر

صدر
ضمن سلسلة دفاتر فلسفية

I	1
تحديدات	التفكير الفلسفي
14	2
ما بعد الحداثة	الطبيعة والثقافة
II	3
فلسفتها	المعرفة العلمية
15	4
ما بعد الحداثة	الحقيقة
III	5
تجلياتها وانتقاداتها	اللغة
16	6
الحرية	الحداثة
17	7
العنف	حقوق الإنسان
18	8
الغير	الإيديولوجيا
19	9
الشخص	العقل والعقلانية
20	10
الواجب	العقلانية وانتقاداتها
21	11
الدولة	الحداثة وانتقاداتها
22	I
السعادة	نقد الحداثة من منظور غربي
23	12
الحق والعدالة	الحداثة وانتقاداتها
24	II
التاريخ	نقد الحداثة من منظور عربي - إسلامي
25	13
في المنهج	ما بعد الحداثة

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
دفاتر فلسفية

الطبعة الأولى، 2015
© جميع الحقوق محفوظة

دار توبكال للنشر

عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار

بلفيدر، الدار البيضاء 20300 - المغرب

الهاتف / الفاكس : 23 23 34 522 (212)

الموقع : www.toubkal.ma - البريد الإلكتروني : contact@toubkal.ma

الإيداع القانوني رقم : 2014 MO 3624

ردمك : 9-87-511-9954-978

ردمك : 2028-3245

مطبعة النجاح الجديدة (CTP) - الدار البيضاء

تمهيد

ينبغي التأكيد منذ البداية على أن مسألة «معايير العلمية» ليست مسألة علمية خالصة، وذلك لكونها هدفا ورهانا للعديد من المباحث والدراسات التي تتوخى اكتساب صفة وخاصة «العلمية»، وهو الأمر الذي يعني أن هذه المسألة متعلقة في آخر المطاف بصراعات تتجاوز المستويات العلمية البحتة والمجال الإبستمولوجي لتشمل مجال الإيديولوجيا والرهانات المختلفة حول السلطة.

وتعتبر خاصية «العلمية» ومعاييرها التي تثبتها وتؤكد طبيعتها وتضفي عليها الشرعية المطلوبة موضوعا جذابا وحيويا ومؤثرا في الفكر العامي والفكر العالم على حد سواء. بل إن العديد من الخطابات السجالية لا تتردد في أن تصفَ نفسها بالعلمية لتحقيق أهدافها المختلفة.

وإذا كانت خاصية «العلمية» مسألة جديدة في العلوم الحقة أو الدقيقة (أي في العلوم التجريبية أو الطبيعية من جهة والعلوم الرياضية والمنطقية المتصرفة بالصورية والتجريد من جهة أخرى)، وفي العلوم الإنسانية (التي تُطرح فيها وبحدة خصائص هامة تشكك في علميتها الدقيقة مثل المعنى والقصدية والوعي والقيم الأخلاقية والخصوصية والاختلاف والبعد التاريخي...) فإنها تتحول إلى فكرة مبهمة أو إلى مجرد استعارة لما يتعلق الأمر

بدراسات أخرى تطالب بـ «علميتها» دون أن تكون لها أية علاقة بالعلم بمعناه الدقيق.

لهذا السبب تواجه التفكير في قضايا العلمية ومعاييرها إشكالات عديدة ترتبط بالاستقراء والاستنباط والبدهة والافتراضات والنماذج والنظريات والقوانين، والوصف والتفسير والفهم والتنبؤ والتوقع، والمطابقة وعدم التناقض والانسجام الداخلي والنسقية والقابلية للتفنيد أو التكذيب، والنسبي والمطلق والخطأ والوهم، والأدلة المؤيدة والمفندهة والتجارب المضادة والملاءمة والتحقق والصلاحية، والتقليد والتجديد والاكتشاف والتأويل...

تهدف هذه النصوص المقترحة إلى تقديم فكرة واضحة، قدر الإمكان، عن الحقل العام الذي تشكلت فيه فكرة «العلمية ومعاييرها»، وتطورت وتصارعت بداخله، وتوضيح مختلف صيغ استعمال هذا المفهوم ابتداء من الرياضيات وانتهاء بالعلوم الشرعية الإسلامية.

ويُعتبر التركيز على المقارنة بين مختلف دلالات «العلمية ومعاييرها»، عبر نصوص مستقاة من مجالات وسياقات علمية ومعرفية مختلفة، وسيلة لإبراز أهمية النقد والتجاوز الذين لا ينفصلان عن مسار تكون مختلف العلوم وتقدمها.

I. المعنى العام للمفهوم

1.1. معنى كلمة علم

ابن منظور

والعلمُ نقيضُ الجهل، عِلْمٌ عِلْمًا وَعِلْمٌ هُوَ نَفْسُهُ، ورجل عالمٌ وَعَلِيمٌ من قومِ عُلَمَاءٍ فِيهِمَا جَمِيعًا. قال سيبويه: يقول عُلَمَاءٌ من لا يقول إلا عالمًا. قال ابن جنِّي: لما كان العِلْمُ قد يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملبسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان مُتعلِّمًا لا عالمًا، فلما خرج بالغريزة إلى باب فَعُل صار عالم في المعنى كَعَلِيمٍ، فَكُسِرَ تَكْسِيرَهُ، ثم حملوا عليه ضده فقالوا جُهَلَاءٌ كَعُلَمَاءٍ، وصار عُلَمَاءٌ كَجُهَلَاءٍ لأن العِلْمَ مَحْمَلَةٌ لصاحبه (...)

وَعَلِمْتُ الشَّيْءَ أَعْلَمُهُ عِلْمًا: عَرَفْتُهُ. قال ابن بري: وتقول عِلْمٌ وَفَقَهُ أَي تَعَلَّمٌ وَتَفَقَّهُ، وَعِلْمٌ وَفَقَهُ أَي سَادَ الْعِلْمَاءَ وَالْفُقَهَاءَ. وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامَةُ: النِّسَابَةُ وَهُوَ مِنَ الْعِلْمِ. قال ابن جنِّي: رجل عِلَامَةٌ وامرأة عِلَامَةٌ، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بها هي فيه، وإنما لِحَقَّتْ لِإِغْلَامِ السَّمْعِ أَنْ هَذَا الْمَوْصُوفَ بِهَا هِيَ فِيهِ قَدْ بَلَغَ الْغَايَةَ وَالنِّهَايَةَ، فَجَعَلَ تَأْنِيثُ الصِّفَةِ أَمَارَةً لِمَا أُرِيدَ مِنْ تَأْنِيثِ الْغَايَةِ وَالْمُبَالِغَةِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَوْصُوفُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ مُذَكَّرًا أَوْ مَوْثَنًا، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْهَاءَ لَوْ كَانَتْ فِي نَحْوِ امْرَأَةٍ عِلَامَةٍ وَقَرُوقَةٍ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا لِحَقَّتْ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مَوْثَنَةٌ لَوْجِبَ أَنْ تُحْدَفَ فِي الْمَذَكَّرِ فِيقَالَ رَجُلٌ قَرُوقٌ، كَمَا أَنَّ الْهَاءَ فِي قَائِمَةٍ وَظَرِيفَةٍ لَمَّا لِحَقَّتْ لِتَأْنِيثِ الْمَوْصُوفِ حُدِّفَتْ مَعَ تَذْكِيرِهِ فِي نَحْوِ رَجُلٍ قَائِمٌ وَظَرِيفٌ وَكَرِيمٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ (...).

وتعالمة الجميع أي علموه. وعالمه فعلمه يعلمه، بالضم: غلبه بالعلم أي كان أعلم منه. وحكى اللحياني: ما كنت أراي أن أعلمه؛ قال الأزهري:

وكذلك كل ما كان من هذا الباب بالكسر في يفعل فإنه في باب المغالبة يرجع إلى الرفع مثل ضاربتُهُ فضربته أضرُّبه. وَعَلِمَ بالشيء : شَعَرَ. يقال : ما عَلِمْتُ بخبرٍ قدومه أي ما شَعَرْتُ. ويقال : اسْتَعْلَمَ لي خَبْرَ فلانٍ وَأَعْلَمَنِيهِ حتى أَعْلَمَهُ، واسْتَعْلَمَنِي الخَبْرَ فَأَعْلَمْتُهُ إياه. وَعَلِمَ الأمرَ وتَعَلَّمَهُ : أتقنه. وقال يعقوب : إذا قيل لك اعْلَمْ كذا قُلْتَ قد عَلِمْتُ، وإذا قيل لك تَعَلَّمْ لم تقل قد تَعَلَّمْتُ؛ وأنشد : تَعَلَّمْ أَنَّهُ لا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيَّرٍ، وهي الثُّورُ وَعَلِمْتُ يتعدى إلى مفعولين، ولذلك أجازوا عَلِمْتُنِي كما قالوا ظَنَنْتُنِي ورَأَيْتُنِي وحَسِبْتُنِي. تقول : عَلِمْتُ عَبْدَ اللَّهِ عاقلاً، ويجوز أن تقول عَلِمْتُ الشيءَ بمعنى عَرَفْتَهُ وخَبَرْتَهُ. وَعَلِمَ الرَّجُلُ : خَبَرَهُ، وأحَبَّ أن يَعْلَمَهُ أي يَخْبُرَهُ. وفي التنزيل : وآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ. وأحَبَّ أن يَعْلَمَهُ أي أن يَعْلَمَ ما هو.

ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص : 3082-3086.

I . 2. معنى كلمة العلم

الجرجاني

العلم : هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، وقال الحكماء : هو حصول صورة الشيء في العقل، والأول أخص من الثاني، وقيل العلم : هو إدراك الشيء على ما هو به، وقيل : زوال الخفاء من المعلوم، والجهل نقيضه، وقيل : هو مستغن عن التعريف، وقيل : العلم صفة راسخة يدرك بها الكليات والجزئيات، وقيل العلم : وصول النفس إلى معنى الشيء، وقيل : عبارة عن إضافة مخصوصة بين العقل والمعقول، وقيل : عبارة عن صفة ذات صفة.

العلم : ينقسم إلى قسمين : قديم وحادث، فالعلم القديم : هو العلم القائم بذاته تعالى ولا يشبه بالعلوم المحدثه للعباد. والعلم المحدث : ينقسم على ثلاثة أقسام : بديهي وضروري واستدلالي، فالبديهي : ما لا

يحتاج على تقديم مقدمة كالعلم بوجود نفسه وأن الكل أعظم من الجزء، والضروري : ما لا يحتاج فيه إلى تقديم مقدمة كالعلم الحاصل بالحواس الخمس، والاستدلالي : ما يحتاج إلى تقديم مقدمة كالعلم بثبوت الصانع وحدوث الأعراض.

العلم الفعلي : ما لا يؤخذ من الغير. العلم الانفعالي : ما أُخذ من الغير. العلم الإلهي : علم باعث عن أحوال الموجودات التي لا يفتقر في وجودها إلى المادة. العلم الإلهي : هو الذي لا يفتقر في وجوده إلى الهوى. العلم الانطباعي : هو حصول العلم بالشيء بعد حصول صورته في الذهن، ولذلك يسمّى علماً حصولياً. العلم الحضورى : هو حصول العلم بالشيء بدون حصول صورته في الذهن كعلم زيد لنفسه. علم المعاني : علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال. علم البيان : علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. علم البديع : هو علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة أي الخلو عن التعقيد المعنوي. علم اليقين : ما أعطاه الدليل بتصور الأمور على ما هو عليه. علم الكلام : علم باحث عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو على قاعدة الإسلام. العلم الطبيعي : هو العلم الباحث عن الجسم الطبيعي من جهة ما يصحّ عليه من الحركة والسكون. العلم الاستدلالي : هو الذي لا يحصل بدون نظر وفكر، وقيل : هو الذي لا يكون تحصيله مقدوراً للعبد.

علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي،

I. 3. العلوم

أندريه كونت سبونفيل

من الأفضل الحديث عن العلوم بالجمع لأن العلم بالفرد لا وجود له. والعلوم مختلفة عن بعضها البعض بموضوعها ومنهجها. ومع ذلك، فالجمع هنا يفترض وجود المفرد. فلا أحد بإمكانه معرفة العلوم إذا لم يعرف العلم.

ليس العلم معرفة يقينية، ضدا على ما يقوله ديكارت، ولا هو دوما معرفة مبرهن على صحتها (بما أن الفرضية بإمكانها أن تكون علمية لعدم وجود علم بدون فرضيات) ولا حتى معرفة قابلة للتحقق من صحتها (...). وليس مجموع آراء أو أفكار، مهما كان هذا المجموع منسجما وعقلانيا، لأن الفلسفة ستكون في هذه الحالة علما، وهو ما لم تكنه أبدا وما لن تكونه في المستقبل.

ومع ذلك فكل علم ينتمي للفكر العقلاني، أي أنه الجنس القريب الذي تعتبر العلوم نوعا من أنواعه مع ضرورة أخذ الاختلافات الخاصة بكل مجال بعين الاعتبار.

ما العلم إذن؟ إنه مجموع المعارف والنظريات والافتراضات المتعلقة بنفس الموضوع أو بنفس المجال (مثلا الطبيعة، الكائن الحي، الأرض، المجتمع...). ويقوم العلم ببناء هذا الموضوع وليس بملاحظة وجوده. والمعارف والنظريات والافتراضات المشكلة للعلم منتجة تاريخيا (كل حقيقة خالدة ولا وجود لعلم خالد)، ومنظمة منطقيا أو مبرهن على صحتها قدر الإمكان، معترف بها من طرف الجميع، أو على الأقل من طرف العلماء (وهذا ما يميز العلوم عن الفلسفة لأن الفلسفة يعارضون بعضهم بعضا)، وأخيرا، قابلة للتفنيد تجريبيا باستثناء الرياضيات.

إذا أضفنا إلى ذلك أن العلوم تتعارض كما هو معروف مع الرأي

(ليست المعرفة العلمية علمية في ذاتها) يمكننا أن نخاطر ونقدم تعريفا مبسطا على الشكل التالي : «العلم هو مجموع منظم من المفارقات والأخطاء المصححة». ويعتبر التقدم جزءا من ماهية العلم، وهذا لا يعني أن العلوم تتقدم من يقين ليقين آخر، كما يُعتقد أحيانا، ولكن لأنها تتطور عن طريق «تخمينات وتفنيدات».

André Comte-Sponville, *Dictionnaire philosophique*, PUF, 4è édition, 2013, p. 904

I. 4. العلم

جون لادريير

يمكن القول إن العلم هو نمط من أنماط المعرفة النقدية. ويجب أن تُفهم صفة النقدية هنا بمعنيين : فهي تشير من جهة إلى أن العلم يمارس مراقبة حذرة على خطواته المنهجية الخاصة، ويطبق معايير دقيقة للتأكد من الصلاحية، وتشير من جهة أخرى إلى أن العلم يقوم بصياغة مناهج تمكنه من توسيع حقل معرفته بطريقة ممنهجة (...). ومن المهم أن نلاحظ أن المبادئ المنظمة للعلم لم تُزوّد بها أية هيئة خارجية : فصياغة مبادئ الصلاحية ومناهج البحث تعتبر جزءا داخليا في عملية تطوير المعرفة العلمية نفسها. ولكن هذا لا يعني مع ذلك أن هذه المبادئ معترف بها بوضوح وشمولية إبان تطبيقها. وبما أنها ملازمة للخطوات الفعلية، فيجب استخلاصها تدريجيا من تلك الخطوات ببذل جهد خاص لتصنيف المعطيات المختلفة حسب الموضوعات. ويجب أن يتخذ هذا الجهد نفسه شكلا نقديا، فلا يتعلق الأمر فقط بإبراز أفكار ملهمة ومعايير تعمل ضمنا في مجال البحث، بل يجب إخضاعها أيضا لفحص توضيحي ولاختبارات صلاحية.

Jean Ladrière, <http://www.universalis.fr/encyclopedie/sciences-et-discours/4-la-question-de-la-scientificite/>

5.I. مسألة العلمية

جون لادريير

هل بالإمكان استخراج معيار عام للعلمية يمكن تطبيقه في جميع العلوم؟ يبدو أن مصطلح «الإجرائية» بإمكانه تقديم جواب مبدئي على هذا السؤال. فـ «الإجرائية» تتدخل في الخطوات المنهجية الصورية والتجريبية معا، كما نجدها أيضا في مجال البناءات التأويلية، وهذا يوحي بأن القابلية للفهم والصلاحية والفعالية المميزة للمعرفة العلمية تنتج عن طابعها «الإجرائي». كما أن هذه الخاصية هي التي تمنح للعلم، في آخر المطاف، وضعه المتميز. فالمعرفة التي توصف بالعلمية هي تلك التي نجحت في موضوعة ممارساتها (البنائية والاستنباطية والتجريبية والتقييمية بل والتأسيسية أيضا) في إطار عمليات منظمة، أي في إطار تحولات تخضع لخطاطات صورية. وسيشكل توضيح الآليات الأساسية للممارسات الإجرائية.

وإلى جانب هذه الإشكالية المنطقية هناك إشكالية أخرى لكنها ذات طبيعة فلسفية وهي التي يمكن صياغتها على الشكل التالي: ما الذي يمنح للمنهج الإجرائي فعاليته؟ كيف نفسر خصوبة المعرفة التي يؤسسها؟ كيف ينسجم البعد الإجرائي المميز للعلمية مع الضرورة البنوية لـ «اللوغوس» (العقل والخطاب معا) من جهة، ولضرورات العمل الإنساني من جهة أخرى؟

Jean Ladrière, <http://www.universalis.fr/encyclopedie/sciences-et-discours/4-la-question-de-la-scientificite/>

6.I. العلمية هدف جميع الدراسات

كلود موشوت

تهدف جميع الدراسات إلى أن تكون «علمية»، وتصف نفسها بـ «العلمية»، لذلك يتم الحديث اليوم عن علوم قانونية، وعلوم لاهوتية، بل وتوصف الأخلاق بالعلم... ولم يعد لكلمة «علم» - المرغوب فيها إلى هذا الحد أي مضمون خاص، ويمكن أن تُعوض بكلمات أخرى مثل المعرفة... ومن جهة أخرى، فهذه الحاجة إلى وصف خطاب ما بـ «العلمي» تحيل بطبيعة الحال إلى نجاح الفيزياء التي تعتبر «العلم بامتياز»، العلم الذي يبدو أنه يعبر عن حقيقة الواقع.

حين نصف خطابا معينا بأنه خطاب علمي فإننا نصادر على هذا الحكم ضمنا، ونتمنى أن يقول هذا الخطاب هو أيضا الحقيقة عن الواقع الذي يتناوله، وهي مسلمة تكون مجانية في أغلب الأحيان، لذلك يؤدي الأمل المعقود على علميته إلى خيبة أمل. فليس استعمال كلمة محددة هو الذي سيغير بطريقة سحرية المحتوى الفعلي للخطاب معين.

Claude Mouchot, *Recherche en soins infirmiers*, N° 50, septembre, 1997.

7.I. النزعة العلمية

أندريه كونت سبونفيل

النزعة العلمية هي دين العلم أو هي العلم كدين. وهي إرادة تستهدف أن تبلغ العلوم المطلق، في الوقت الذي لا يمكنها أن تبلغ إلا النسبي، وأن تتحكم وتأمّر، في الوقت الذي لا يمكنها إلا القيام بالوصف أو التفسير في بعض الأحيان. النزعة العلمية هي تحويل العلم إلى عقيدة وثوقية، وتحويل العقيدة الوثوقية إلى أمر. وفي هذه الحالة ما الذي سيبقى من شكوكنا وحررتنا ومسؤوليتنا؟ لا تخضع العلوم في أغلب الأحيان لا للإرادة الفردية

ولا للاقتراع العام : فما الذي سيبقى من اختيارنا؟ وما الذي سيبقى من ديمقراطيتنا؟

قال عالم الرياضيات هنري بوانكاريه منتقدا هذه الحماقة الخطيرة ما كان يجب قوله : « يتكلم العلم دوما بصيغة الإخبار، ولا يتكلم أبدا بصيغة الأمر ». يعبر العلم عما هو موجود في أفضل الأحوال، وفي أغلب الأحيان يعبر عما يمكن أن يوجد، ونادرا ما يعبر عما سيكون، ولكنه لا يعبر أبدا عما يجب أن يكون. لهذا السبب لا تحل العلوم محل الأخلاق والسياسة والفلسفة. وهذا بالذات ما تنكره النزعة العلمية وما تدينه. ولهذا السبب تعتبر الوضعية، إذا أخذنا كل شيء بعين الاعتبار، هي الأفضل.

André Comte-Sponville, *Dictionnaire philosophique*, PUF, 4è édition, 2013, p. 905.

8.I المعيار

أندريه كونت سبونفيل

يُسمى المعيار باللغة اللاتينية «نورما»، ومعناه المثلث. ويُستعمل المعيار حسب كونغليم «لجعل الأشياء في حالة استقامة وامتداد وارتفاع». ويحدد المعيار ما ينبغي أن يكون أو يسمح بتقييم ما هو موجود. ويمكن اعتبار كلمتي القاعدة والمثال النموذجي مرادفان للمعيار. ولتقديم معنى أدق للمعيار وجب التركيز بدون شك على عموميته : فالمعيار هو النوع المشترك الذي تشكل القواعدُ والناذجُ المثاليُّ والقيمُ أجناسه.

André Comte-Sponville, *Dictionnaire philosophique*, PUF, 4è édition, 2013, p. 694.

II. معايير العلمية في العلوم الحقة

II.1. معيار صحة النظرية الفيزيائية

بيير دو هييم

ليس هناك موضوع للنظرية الفيزيائية غير تقديم تمثيل للقوانين التجريبية وتصنيفها، والاختبار الوحيد الذي سيسمح بالحكم بأن نظرية فيزيائية معينة هي نظرية صالحة أو غير صالحة، هو المقارنة ما بين نتائج هذه النظرية والقوانين التجريبية التي يجب أن تُعدّها وتجمّعها. وبعد تحليل خصائص النظرية الفيزيائية والقانون الفيزيائي، يمكن تحديد المبادئ التي يجب أن تحكم وتنظم المقارنة ما بين التجربة والنظرية، كما يمكننا القول كيف ستعرف على النظرية التي أكدتها الوقائع وعلى النظرية التي فندتها الوقائع. لما يتحدث العديد من الفلاسفة عن العلوم التجريبية لا يستحضرون إلا العلوم التي لازالت لم تتعد عن أصلها مثل الفيزيولوجيا وبعض تخصصات الكيمياء حيث يفكر الباحث مباشرة في الوقائع، وحيث المنهج المستعمل ليس إلا الحس المشترك وقد أصبح أكثر انتباها، وحيث النظرية الرياضية لم تُدخل بعد تمثلاتها الرمزية في هذه التخصصات. ولا زالت المقارنة في هذه العلوم ما بين استنتاجات نظرية معينة ووقائع التجربة تخضع لقواعد بسيطة جدا، ولقد صاغ كلود برنار هذه القواعد بشكل مكثف في مبدأ وحيد هو: «على المجرّب أن يشك، وأن يتخلص من الأفكار الجامدة وأن يحافظ دوما على حريته الفكرية»، ويضيف كلود برنار أن الشرط الأول الذي يجب أن يتوفر في العالم الذي يبحث في الظواهر الطبيعية هو أن يحافظ على حريته الفكرية الكاملة المرتكزة على الشك الفلسفي.

Pierre Duhem, *la théorie physique, son objet? sa structure*, Chevalier et Rivière éditeurs, Paris, 1906, p. 95-96.

II.2. معيار القابلية للتكذيب

كارل بوبر

يرتكز المعيار الفاصل الملازم للمنطق الاستقرائي على الشرط التالي : يجب أن تتمكن من الحسم بشكل نهائي في صحة أو خطأ جميع عبارات العلم التجريبي (والعبارات التي «لا معنى لها» أيضا) ويجب أن يكون «ممكنا الحسم في صحتها أو خطئها بكيفية مفحمة». وهذا يعني أن صيغتها يجب أن تمكن من تأكيدها أو تفنيدها.

ولا شيء يشبه في تصوري الاستقراء. فليس من المقبول منطقيا بالنسبة لنا استنتاج نظريات انطلاقا من عبارات فردية «متحقق منها عبر التجربة» (...). فالنظريات ليست قابلة أبدا للتحقق منها تجريبيا. وإذا أردنا تجنب الخطأ الوضعي الذي يقتضي إقصاء الأنساق النظرية للعلم الطبيعي بموجب معيار الفصل، فعلينا اختيار معيار يسمح لنا بأن نقبل أيضا في مجال العلم التجريبي العبارات التي لا يمكن التحقق منها.

ومع ذلك، سأقبل بكل تأكيد أن نسقا لا يعتبر تجريبيا أو علميا إلا إذا كان قابلا للخضوع للاختبارات التجريبية. وتوحي هذه الاعتبارات بأن قابلية نسق ما للتكذيب وليس القابلية للتحقق منه هي التي يجب اتخاذها كمعيار للفصل. وبعبارة أخرى، لن أطالب نسقا علميا بأن يُقبل بشكل نهائي بمعنى وضعي، ولكن سأطالب بأن تكون صيغته المنطقية بكيفية تجعله قابلا لأن يتميز - عبر وسائل واختبارات تجريبية - عبر قبول سلبي : يجب أن يكون أي نسق ينتمي للعلم قابلا لأن يُفند عبر التجربة. وهكذا فالعبارة التالية : «سيسقط المطر أو لن يسقط غدا» لن تعتبر عبارة تجريبية لأنها بكل بساطة غير قابلة للتفنيد. بينما العبارة التالية : «سيسقط المطر غدا هنا» تعتبر عبارة تجريبية.

II.3. ما معنى القابلية للتكذيب؟

ألان شالمرز

يرى التكذيبي في العلم مجموعة من الفرضيات تسعى إلى الوصف الدقيق لكيفية عمل جزء من العالم أو من الكون، أو تسعى إلى تفسيره، لكن ليست جميع الفرضيات قابلة لأن يحتفظ بها. فعلى كل فرضية أو كل نسق من الفرضيات أن يستجيب لشرط أساسي حتى يحصل على وضع القانون أو النظرية العلمية. ولكي تكون الفرضية جزءاً من العلم عليها أن تكون قابلة للتكذيب. وقبل أن نمضي بعيداً في الحديث، من المهم أن نعرض بوضوح ما يقصده صاحب النزعة التكذيبيّة بهذه الكلمة.

وهذه بعض الأمثلة للعبارات البسيطة القابلة للتكذيب بالمعنى المطلوب.

1. لا يسقط المطر يوم الأربعاء أبداً.
2. كل الأجسام تتمدد بالحرارة.
3. الأجسام الثقيلة (آجرة مثلاً). إذا أوقعناها قرب سطح الكرة الأرضية ولم يمسك بها شيء، فإنها تسقط على سطح الأرض.
4. عندما ينعكس شعاع من الضوء على سطح مرآة مسطحة، فإن زاوية السقوط تساوي زاوية الانعكاس.

إن العبارة (1) قابلة للتكذيب : ويكفي لذلك أن يسقط المطر أحد الأيام الأربعاء. والعبارة (2) قابلة للتكذيب. ويمكن تكذيبها بإنتاج منطوق ملاحظة يقول بأن جسماً ما، وليكن س، ولم يتمدد بالحرارة، وملاحظة الماء عند اقترابه من درجة غليانه قد تصلح لتكذيب العبارة (2). إن العبارتين (3) و(4) صادقتان فيما أعرف، ولكنها مع ذلك قابلتان للتكذيب بالمعنى المشار إليه. فالإمكانية المنطقية لسقوط الآجرة الثقيلة التي يتم إيقاعها تظل إمكانيةً مفتوحة والعبارة «الآجرة سقطت على الأرض عندما وقعت»، لا تحمل

أي تناقض منطقي، حتى وإن كانت هذه الحالة لا تقبل الملاحظة أبداً. أما العبارة رقم (4) فهي قابلة للتكذيب، إذ يمكن تصور شعاع مضيء يصل إلى مرآة فينعكس في اتجاه متعاقد مع المرآة. وهذا لن يحدث أبداً إذا اتضح أن قانون الانعكاس صحيح، غير أن هذه الحالة لن تؤدي إلى أي تناقض منطقي. فالعبارتان (3) و(4) قابلتان كلتاهما للتكذيب حتى وإن توفرتا على كل حظوظ الصدق.

وتكون فرضية ما قابلة للتكذيب إذا سمح المنطق بوجود منطوق أو سلسلة من منطوقات الملاحظة تناقضها أي تكذيبها إذا ما ظهر أنها صادقة. وهذه بعض الأمثلة لعبارات لا تستجيب لهذه الضرورات ومن ثمة لا تقبل التكذيب.

5. إما أن تمطر السماء أو لا تمطر.

6. كل نقط دائرة أوقليدية متساوية البعد عن المركز.

7. يمكن أن نكون محظوظين في الرهان الرياضي (مباراة رياضية).

فليس هناك من منطوق ملاحظة منطقية بإمكانه دحض العبارة (5).

فهي عبارة صادقة مهما كان الطقس. والعبارة (6) صادقة بالضرورة بسبب تعريف الدائرة الأوقليدية ذاته. وعبارة «كل العازبين غير متزوجين» لا تقبل التزييف لسبب مماثل، والعبارة (7) مستقاة من ركن الطالع، في جريدة ما، وهي عبارة تجسد نمط الاستراتيجية المتلوية التي يستعملها تجار التنجيم، فالعبارة لا تقبل التكذيب. وهي لا تقوم سوى بالإشارة إلى القارئ بأنه قد يربح إذا راهن اليوم، وهي عبارة تظل صادقة سواء راهن أم لم يراهن، وسواء يربح أم لم يربح إذا ما راهن.

ويتشبه التكذيبي بأن تكون الفرضيات العلمية قابلة للتكذيب بالمعنى الذي ذكرته. ويلح على أن قانوننا أو نظرية ما لا يحصلان على قيمة إخبارية إلا بإعلانها لسلسلة من منطوقات الملاحظة التي يمكن النظر فيها منطقياً. والعبارة القابلة للتكذيب، يمكن معها، أن يتوفر العالم على أية خاصية من

الخصائص وأي سلوك من السلوكات، فلا شيء يدخل معه في صراع أبداً،
والعبارات (5) و(6) و(7) لا نخبرنا بشيء عن العالم، عكس العبارات (1) و(2)
و(3) و(4). ويتنظر من قانون أو نظرية علمية أن تمدنا بإخبار عن السلوك
الفعلي للعالم، باستثناء كل السلوكات الممكنة (منطقياً) والتي لا تحدث مع
ذلك. والقانون الذي يقول بأن «كل الكواكب ترسم دائرة أهليلجية حول
الشمس» قانون علمي لأنه يؤكد أن الكواكب تنتقل في دورة أهليلجية،
ويستثني الدورات المربعة أو البيضوية، وهذا القانون لا يحمل إخباراً ولا
يقبل التكذيب إلا لأنه يعبر عن عبارات محددة حول المدارات الكوكبية.

ونخبرنا نظرة خاطفة نلقها على بعض القوانين التي يمكن اعتبارها
مكونات نمطية للنظريات العلمية بأنها قوانين تستجيب لمعيار القابلية
للتكذيب. فالقانون القائل : «أن الأقطاب المغناطيسية المتقابلة تتجاذب»
(...) وقوانين أخرى مماثلة كلها يسهل تحليلها بوصفها قابلة للتكذيب.
غير أن التكذيبي يؤكد أن بعض النظريات التي تتوفر للوهلة الأولى على
خصائص النظريات العلمية الجيدة، ليس لها في الواقع من الجوده إلا المظهر
لأنها لا تقبل التكذيب، ولذا ينبغي إبعادها. وقد أكد بوبر أن المادية التاريخية
عند ماركس والتحليل النفسي عند فرويد وعلم النفس عند أدلر تشكو في
بعض صيغها على الأقل من هذا العيب ويمكن أن نقدم على نقده لعلم
النفس عند أدلر المثال الكاركتوري التالي : تطرح نظرية أدلر كمبدأ أساسي
أن الحافز للأششطة البشرية هو الشعور بالنقص. وفيما يلي حدث يساند هذه
الأطروحة : يقف رجل على ضفة نهر خطير إذ بطفل يسقط في النهر قريباً
منه. فإذا أن يرتقي الرجل على الماء لينقذ الطفل وإما أن لا يفعل. فإذا فعل
أجاب صاحب الاتجاه الأدليري بأن ذلك يساير نظريته. فالرجل يشعر
شعوراً واضحاً بالحاجة إلى التغلب على الشعور بالنقص إذ يظهر بأنه من
الشجاعة بحيث يرتقي في النهر رغم الخطر. أما إذا لم يرتق الرجل في النهر
فسيجد صاحب الاتجاه الأدليري في ذلك أيضاً ما يرضي نظريته. فالرجل

يتغلب على شعوره بالنقص إذ يؤكد أن له من القوة ما يجعله يظل واقفا على الضفة لا يريم بينما يغرق الطفل.

فإذا كان هذا المقال الكاريكاتوري يوضح كيفية عمل النظرية الأدلرية فهي نظرية لا تقبل التكذيب إذن، فهي تناسب كل سلوك بشري، ولهذا السبب بالتحديد فهي لا تعلمنا شيئا، ولا بد طبعا من دراسة عميقة لنظرية أدلر قبل ردها عليه على هذا الأساس، ولا يمكننا الاكتفاء بالكاريكاتور المذكور، غير أن هناك عدة نظريات اجتماعية ونفسية ودينية تريد تفسير كل شيء فإذا بها تنتهي فيما يبدو إلى عدم تفسير أي شيء (...) وهناك العديد من الأمثلة من السلوك الحيواني يمكن النظر إليها بوصفها أمثلة على العبارة التالية: «لقد خلقت الحيوانات لتؤدي على أحسن وجه الوظيفة التي وجدت من أجلها». ويرتكب المنظرون الذين يلجؤون إلى هذا النوع من العبارات خطأ إتباع نفس الطرق المكتوبة التي يتبعها المنجمون. ويعرضون أنفسهم لنقد صاحب النزعة التكذيبية، فإن حملت نظرية ما محتوى نظريا، كان عليها أن تكون عرضة لخطر التكذيب.

آلان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة: الحسين سحبان وفؤاد الصفا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991، ص: 48-51.

II.4. الأهمية العلمية لمعيار القابلية للتكذيب

آلان شالمرز

إن النظريات التي تتوفر على أكبر حظ من القابلية للتكذيب ينبغي تفضيلها على تلك التي حظها أقل، وينبغي بالتالي تفضيل تلك التي لم يقع تكذيبها. إن هذا التحفظ مهم في نظر صاحب النزعة التكذيبية والنظريات التي تم تكذيبها ينبغي إبعادها دون هوادة. إن مضمون المشروع العلمي هو اقتراح فرضيات ذات قدر كبير من القابلية للتكذيب، مع إتمامها بمحاولات لتكذيبها تكون واعية ومتكررة. لقد كتب بوبر قائلا: «أعترف عن طيب

خاطر إذن أن أنصار الأبطال في مجال المعرفة العلمية، وأنا منهم، سيفضلون تفضيلاً واضحاً القيام بمحاولة لحل مشكلة هامة مقدمين تنبؤاً جريئاً، حتى (بل خاصة) وإن ظهر كذب هذا التنبؤ عاجلاً، على تعداد البديهيات الشائعة التي لا أهمية لها. وإذا فضلنا مثل تلك الخطوات فلأننا نقدر أنه بذلك يكون مقدورنا استخلاص الدرس من أخطائنا، فباكتشافنا أن التنبؤ المعني كان كاذباً نكون قد عرفنا الكثير عن الحقيقة ونكون قد ازددنا اقتراباً منها.

إننا نستخلص دروساً من أخطائنا، والعلم يتقدم عن طريق المحاولات والأخطاء، وبما أن المنطق يمنع من استخلاص قوانين ونظريات كلية من منطوقات الملاحظة، بل يسمح باستنتاج كونها عبارات كاذبة، فإن التكذيبات تصبح علامات أساسية ونجاحات باهرة وعوامل كبرى لنمو العلم (...)

وبما أن العلم يقتضي بمحض اعترافه، النظريات ذات المحتوى الإخباري الكبير، فإن صاحب النزعة التكذيبية يستقبل بملء ذراعيه التنبؤات ذات التأملات الأكبر جرأة، وحتى هذه التأملات الأكثر جرأة ذاتها تكون حسنة الصيت شرط أن تكون قابلة للتكذيب وأن يتم إعادها إن تم تكذيبها. إن هذا الموقف الذي يقوم في الخيار بين كل شيء واللاشيء يتعارض مع الحذر الذي يظهره صاحب النزعة الاستقرائية الساذجة، إذ لا ينبغي، حسب هذا الأخير، أن نقبل في مجال العلم سوى النظريات التي نبرز أنها صادقة أو محتملة الصدق، وليس بإمكاننا استقطاب أو تعميم النتائج المباشرة للتجربة سوى بقدر ما نخوض فيها بواسطة استنباطات بكامل تشكيلاتها. أما صاحب النزعة التكذيبية فيقبل على العكس من ذلك حدود الاستقراء وتفوق النظرية على الملاحظة. فأسرار الطبيعة لا يمكن الكشف عنها إلا بواسطة نظريات عبقرية وعميقة. وكلما زاد عدد النظريات التنبؤية التي نواجهها بواقع العالم وكلما زاد تأكد طبيعتها التأملية، إلا وأتيح للعلم أن يتقدم تقدماً حاسماً. فتكاثر النظريات التأملية لا يحمل خطراً وذلك لأن تلك النظريات التي تفشل في وصف العالم ووصفا ملائماً سيقع إقصاؤها دون

هوادة بعد اختبارات الملاحظة أو غيرها من الاختبارات. إن طلبنا من النظريات أن تكون على مستوى عال من القابلية للتكذيب، يحمل جانبا إيجابيا يتمثل في كونه يؤدي إلى ضرورة صياغة النظريات صياغة واضحة ودقيقة. فإذا تمت صياغة نظرية ما بواسطة حدود تكون من الغموض لأتبين إبانة واضحة عن منطوقها، فإن تلك النظرية عندما تخضع لاختبارات الملاحظات أو التجريب قد تؤول بكيفية تجعلها مطابقة لنتائج تلك الاختبارات.

الآن شالمرز، نظريات العلم، ترجمة: الحسين سبحان وفؤاد الصفا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991، ص: 52-53.

II.5. الاختبارات المدعمة للنظرية العلمية

كارل بوبر

نستطيع التمييز بين أربعة مراحل مختلفة يمكن أن يتم عبرها اختبار نظرية معينة: أولا، المقارنة المنطقية للنتائج فيما بينها والتي نختبر عبرها الانسجام الداخلي للنسق. وثانيا، يتم البحث عن الصيغة المنطقية للنظرية، وذلك لتحديد ما إذا كانت تشكل تقدما علميا في حالة ما إذا صمدت أمام اختباراتنا المختلفة. وأخيرا يتم اختبار النظرية بإخضاع النتائج التي يمكن استنتاجها منها لتطبيقات تجريبية.

والهدف من هذا النوع الأخير من الاختبار هو اكتشاف إلى أي حد تستجيب النتائج الجديدة للنظرية (...). لمتطلبات الممارسة المنبثقة عن تجارب علمية خالصة، ومن تطبيقات تقنية تجريبية. وهنا أيضا، فالإجراء الذي يقتضي الاختبار هو إجراء استباطي. وبمساعدة عبارات مقبولة سلفا، نستنبط من النظرية بعض العبارات الفردية التي يمكن أن نسميها بـ «النتبؤات» أو «التوقعات»، بإمكاننا مراقبتها أو تحقيقها بسهولة. من

بين هذه العبارات نختر تلك التي تتناقض مع النظرية. ونحاول بعد ذلك اتخاذ قرارات لصالح (أو ضد) هذه العبارات المستنبطة بمقارنتها مع نتائج التطبيقات العلمية والتجارب.

إذا كان هذا القرار إيجابياً، أي إذا كانت النتائج الفردية مقبولة، أو قابلة للتحقق، تكون النظرية قد نجحت في اختبارها، وذلك لأننا لم نجد أسباباً تبرر إقصاءها. ولكن إذا كان القرار سلبياً، أو بتعبير آخر، إذا كانت الاستنتاجات مفنّدة، فإن هذا التّفنيد يُفنّد أيضاً النظرية التي استُنبطت منها منطقياً. يجب أن نسجل هنا أن القرار المؤيد لا يمكنه دعم النظرية إلا مؤقتاً لأن قرارات سلبية يمكن دائها إقصاؤها لاحقاً. ومادامت نظرية معينة تقاوم اختبارات ممنهجة وصارمة، ولا تحل نظرية أخرى تحظى بامتياز ما محلها إبان التقدم العلمي، سيمكننا القول إن هذه النظرية أثبتت صلاحيتها أو أنها نظرية مدعّمة.

Karl Popper, *la logique de la découverte scientifique*, éd. Payot, 1993, pp. 29-30.

II.6. معيار العلمية في العلم التجريبي الصوري

جون لادريير

إن النموذج الأمثل للعلوم التجريبية الصورية هو الفيزياء. وعلى خلاف العلوم الصورية الخالصة التي تبني موضوعها بناء تاماً، أو بتعبير أدق لا تكتشفه إلا إبان بنائه، تتوجه الفيزياء لموضوع خارجي معطى في التجربة الملموسة : الواقع المادي الذي تم التعامل معه انطلاقاً من مظاهره الحية. وتلجأ إضافة إلى ذلك، إلى بناءات نظرية تشبه بناءات العلوم الصورية والتي تستعمل، وبشكل واسع جداً، نظريات رياضية. يمكن الحديث إذن عن مكونين للعلوم الفيزيائية : مكون نظري صوري، ومكون تجريبي ملموس، لذلك يمكن الحديث عن معرفة تجريبية - صورية. والمسألة الأساسية التي يطرحها هذا النوع من المعرفة هي الترابط ما بين المكونين. ولقد بين

تطور الفيزياء بشكل واضح جدا استحالة فهم الوضع الذي تحتله النظرية الفيزيائية باستعمال مصطلحات الفكر الاستقرائي. فالنظرية ليست نتيجة تعميم انطلاقا من حالات خاصة. إنها نتيجة بناء فكري (...)

للتحقق من نظرية معينة، نقارن بعض القضايا التي يمكن استنتاجها من أولياتها (...) بقضايا تجريبية تعتبر «ملائمة». ويجب أن تتم هذه المقارنة بين قضاياها نفس درجة العمومية (...)

نحصل انطلاقا مما سبق على نتائج هامة تخص إستراتيجية التحقق تلك. ذلك أنه يمكن البحث عن إثبات صحة نظرية معينة، ولكي نحصل على ما يؤكد قيمة حقيقة تلك النظرية. ويمكننا، عكس ذلك، أن نبذل جهدا في تفنيدها. وفي هذه الحالة، إذا ما كلل جهدنا بالنجاح، سنعرف أنها خاطئة، وأنها يجب أن تُستبعد. وإذا صمدت أمام التحقق ستوصف، حسب تعبير كارل بوبر، بأنها «مؤيدة» أو «مُدعمة»، ويمكن أن تخضع لاختبارات لاحقة. إن إستراتيجية الإثبات قابلة للاستعمال في حالة نظرية معزولة. أما إستراتيجية التفنيد (أو التأيد بمعنى آخر) فلا معنى لها إلا بالنسبة لمجموعة من النظريات.

وتؤدي هذه الإستراتيجية إلى التمثل التالي للمنهج العلمي : بالنسبة لحقل بحث معين، تُقترح نظريات مختلفة متنافسة فيما بينها، يتم إخضاعها لاختبارات التفنيد، وتُقصى تدريجيا النظريات التي لا تصمد أمام تلك الاختبارات، ومع ذلك، تقترح نظريات جديدة وتخضع للاختبار بدورها.

اقترح ساتوزي وتانايا S. Watanabe مفهوما يأخذ بعين الاعتبار وجهتي النظر معا في نفس الوقت : إنه مفهوم المصادقية. وتحدد «درجة مصداقية» نظرية معينة، تنتمي لفئة معينة من النظريات، انطلاقا من عناصر قبلية (أي معايير لا تتعلق بالتجربة : الانسجام الداخلي، الاتفاق مع النظريات الأخرى التي تم التحقق منها، البساطة، سهولة الاستعمال إلخ) وعناصر قبلية (الدعم المقدم للنظرية في صيغة إثبات أو تأييد). ولقد تم بناء هذا

المفهوم بكيفية تجعل درجة مصداقية فرضية معينة تختلف حسب درجات مصداقية فرضيات منافسة.

نجد هذا المنهج المعرفي المميز للفيزياء في العلوم الطبيعية الأخرى، وفي البيولوجيا على وجه الخصوص، رغم أن صياغته النظرية لم تبلغ بعد المستوى المجرد والفعال الذي بلغته الفيزياء. لكن يمكننا إدراج هذه العلوم في نفس خانة المعرفة التجريبية الصورية.

Jean Ladrière, <http://www.universalis.fr/encyclopedie/sciences-et-discours/4-la-question-de-la-scientificite/>

II.7. معيار صلاحية النظرية العلمية في العلم الصوري

جون لادريير

تندرج الرياضيات والمنطق الرياضي ضمن العلم الصوري. كما أن التمييز بين الرياضيات يطرح مشكلا خاصا. لكن الأمر الحاسم هنا هو أن المنطق صار قابلا لأن يُدرس من طرف مناهج برهنت منذ زمن طويل على نجاحها في الرياضيات (...).

تعتبر البرهنة قاعدة المعيار الرئيسي للصلاحية في العلوم الصورية : يُقبل كل ما يمكن البرهنة على صحته. والبرهنة على قضية معينة تعني ربط هذه القضية بقضية أو عدة قضايا أخرى أولية يفترض أن صلاحيتها مقبولة سلفا، عبر سلسلة من المراحل تقتضي كل مرحلة منها تطبيق قاعدة معروفة سلفا. ويشير مفهوم البرهنة منذئذ مسألة صلاحية القواعد والأوليات كانت هذه المسألة تحل في التصور القديم للأكسيوماتيك بالاعتماد على البديهية الحدسية، أي كان يُعتقد أنه يكفي استخدام قواعد بسيطة لكي تبدو شرعية، مباشرة (أي قادرة على ضمان ولادة الحقيقة ونموها انطلاقا من المقدمات وحتى النتائج) وأساسية بما فيه الكفاية لكي تبدو بديهية ومقبولة بدون برهنة. لقد أدى التطور الحديث (وخاصة مع ظهور الهندسة غير الأقليدية

وظهور المتناقضات بعد ذلك) إلى التشكيك المنهج في قيمة الحدس. وهكذا ظهر تصور جديد للأكسيوماتيك. ويُعتبر عدم التناقض هو المعيار الأسمى للصلاحيّة حسب هذا التصور. ويتعلق الأمر بخاصية صورية خالصة (...)

في غياب البرهنة على عدم التناقض بالنسبة لنتق معين، سيتم الاكتفاء بملاحظة أن النتق المعني بالأمر، في حدود كونه معروفا، لا يتضمن في واقع الأمر تناقضا. وإذا ظهرت تناقضات تُتخذ تدابير خاصة بهذا النتق للقضاء عليها (...). ومع ذلك فإن نظرة صورية للعلوم الصورية ليست قادرة على إمام شامل بنمط اشتغالها، ولا بنمط تقدمها على وجه الخصوص. لا يمكن تجاهل وجود تاريخانية للنظريات الرياضية والمنطقية. فلقد تكونت هذه النظريات زمنيا ووفق ترتيب معين كما أن تطور نظريات معروفة أدى إلى ظهور مشاكل استدعت في أغلب الأحيان خلق واستكشاف نظريات جديدة. وباختصار، يمكن الحديث عن تولد ذاتي للنظريات الصورية يخضع لبعض الضرورات الداخلية (...). وتظل فكرة البرهنة خيطا رابطا، لكن هذه الفكرة ذاتها تطورت (...).

إن الأمر يتعلق في آخر المطاف بتاريخانية الفكر الصوري الذي تجب مساءلته. يمكن القول إن هذا الفكر يبحث، في نفس الوقت، عن موضوعه ومنهجه. فالواقع الرياضي ليس واقعا معطى مسبقا على شكل حدس. إنه يُكتشف تدريجيا، في عملية بناء تتميز أساسا بالانفتاح على المستقبل، ولهذا فهو ليس متأكدا من صلاحيّة وفعالية إجراءاته.

Jean Ladrière, <http://www.universalis.fr/encyclopedie/sciences-et-discours/4-la-question-de-la-scientificite/>

III. معايير العلمية في العلوم الإنسانية

III.1. العلمية في العلوم الإنسانية

جون لاديرير

تطرح العلوم الإنسانية مشكلا خاصا، لأنها تهتم بأنساق السلوك والفهم للأفراد والجماعات، والتي يقوم فيها «المعنى» بدور هام. ويوجد موقفان بهذا الصدد. يمكن تجاهل «المعاني» وتبني علوم الطبيعة كنموذج. وسنضطر لصياغة أنساق مفاهيمية أصلية، وتنظيم مراقبة تجريبية مختلفة عن التي تتم في الفيزياء. ولكن من الممكن في جميع الحالات تحقيق مراقبة تجريبية بدون أية حاجة لإدخال «المعاني» إلى أي مكان. يبدو أن هذا الطريق هو الذي اتبعه اللسانيون والتحليل الاقتصادي والإثنولوجيا ونظرية الألعاب. ولكن يمكن أيضا أن نصوغ نوعا آخر من التحليل قادرا على استعادة «المعاني». لا يتعلق الأمر بمجرد تسجيل الحياة المعاشة للفاعلين، ولكن يتعلق الأمر بإيجاد المعنى الملازم للأفعال والمؤسسات والأعمال المنجزة والعمليات الاجتماعية والثقافية. والمنهج الذي يفرض نفسه هنا هو المنهج الهرمينوطيقي: أي اعتبار النتائج المرئية مثل نص ينبغي فك رموزه، والذي يحيل إلى خطاب خفي لا يمثل النص المتوفر إلا نوعا من النقل الرموز له. لكن هناك على الأقل تصوران للهرمينوطيقيا: فيمكن تصورها إما كامتداد لنظرية القصدية، وإما كنظرية تأويلية. نجد التصور الأول في علم النفس الفينومينولوجي الذي يحاول فهم السلوك بالبحث فيه عن كفيات ملموسة للحياة القصدية. أما التصور الثاني فهو الذي يقترحه التحليل النفسي (...). إن معيار صلاحية هرمينوطيقا معينة هو ما يمكن أن نسميه «درجة الإشباع التي يحققها التأويل المقترح» أي مدى نجاح هذا التأويل في دمج

مجموع النصوص المتوفرة (بكل تفاصيلها بما في ذلك تلك التي تبدو بدون معنى) في مجموع منسجم. ومع ذلك، يمكن أن نتساءل إذا ما كان من الممكن تخصيص مكان خاص للعلوم الهرمينوطيقية. يبدو أنه يجب أن نعتبر علم النفس الفينومينولوجي مبحثاً فلسفياً أكثر منه علماً. ويبدو أن النظريات التأويلية تشجع في اشتغالها النظريات التجريبية الصورية. لكن يجب مع ذلك التمييز بين هذا النوع من النظريات وذلك النوع الذي يوجد في الفيزياء (...). تسمح النظرية الفيزيائية بالحصول - عن طريق الاشتقاق - على قضايا تجريبية، وهذا يمكنها من أن تُفيد في تفسير ظواهر فردية أو التنبؤ بها. أما النظرية التأويلية، فيبدو أنها تتعلق بالفهم أكثر مما تتعلق بالتفسير.

Jean Ladrière, <http://www.universalis.fr/encyclopedie/sciences-et-discours/4-la-question-de-la-scientificité/>

III.2. ما مدى علم الاجتماع؟

بيير بورديو

يبدو لي أن لعلم الاجتماع كافة الخصائص المطلوبة في تعريف العلم. لكن إلى أية درجة؟ يختلف الجواب الذي يمكن أن نقدمه عن هذا السؤال حسب علماء الاجتماع. سأقول فقط إن هناك العديد من الناس الذين يدعون أنهم علماء اجتماع ويعتقدون ذلك، وأعترف بأنني أجد صعوبة في اعتبارهم علماء اجتماع، ونجد الأمر نفسه، بدرجات مختلفة في جميع العلوم. وفي جميع الحالات، فقد مر زمن طويل على خروج علم الاجتماع من زمن ما قبل التاريخ، أي زمن النظريات الكبرى للفلسفة الاجتماعية التي غالباً ما يخلط الجاهلون بينها وبين علم الاجتماع. إن علماء الاجتماع الجديرين بحمل هذا الاسم، اتفقوا على رأسال مشترك من المكتسبات والمفاهيم والمناهج، وإجراءات التحقق. ومع ذلك، ولأسباب سوسيولوجية متنوعة وواضحة - من بينها أن علم الاجتماع يقوم غالباً بدور الملاذ أو الملجأ - ، يعتبر علم

الاجتماع مبحثا مبعثرا بالمعنى الإحصائي للكلمة من وجهات نظر مختلفة. وهذا ما يفسر كون علم الاجتماع يبدو مبحثا منقسما أقرب للفلسفة منه للعلوم الأخرى. لكن المشكلة لا تكمن هنا : ذلك أنه إذا كنا حريصين كل الحرص على توخي الدقة في مسألة العلمية في علم الاجتماع، فإن ذلك يعود لكون علم الاجتماع يزعجنا (...)

هناك بالفعل امتياز تعس يلزم علم الاجتماع يكمن في مواجهته الدائمة لمسألة علميته. فالصرامة التي يتم التعامل بها مع علمية التاريخ أو الإثنولوجيا، دون الحديث عن الجغرافيا، والفيلولوجيا أو الأركولوجيا هي أقل بدرجات كثيرة من الصرامة التي يتم التعامل بها في هذه المسألة مع علم الاجتماع. إن عالم الاجتماع الذي يُساءل بدون انقطاع، يُسائل نفسه ويسأل بدون انقطاع أيضا. ويؤدي هذا الأمر للاعتقاد بوجود إمبيرالية سوسيولوجية : فمن يكون هذا العلم المبتدئ والمتلثم، والذي يسمح بفحص العلوم الأخرى! أفكر بالطبع في سوسيولوجيا العلم. في الواقع، لا يقوم علم الاجتماع إلا بطرح الأسئلة، التي تُطرح عليه هو نفسه بشكل حاد جدا، على العلوم الأخرى. وإذا كان علم الاجتماع علما نقديا، فذلك لأنه يوجد هو نفسه، على ما يبدو، في موقع نقدي. إن علم الاجتماع - كما يقال - هو مصدر صعوبات (...)

إن تأخر ميلاد علم الاجتماع كعلم (مقارنة بعلوم أخرى، وبخصوص علميته) يعود لكونه علما صعبا بوجه خاص. وإحدى مشاكله الكبرى تكمن في كون مواضيعه هي رهانات مجموعة من الصراعات : أي مواضيع يتم إخفاؤها، وفرض الرقابة عليها والموت من أجلها.

Pierre Bourdieu, *Mensuel* n 99, 01 /05/2000

3.III. العلمية في علم الاجتماع المعرفي

ياو أسوغبا

يقود النقاش حول الخاصية العلمية لعلم الاجتماع بالضرورة عالم الاجتماع، الذي يريد المساهمة فيه، على تقديم بعض المسلمات في البداية، وإلى القيام بتعريف دقيق لمفهوم العلم ذاته (ولطبيعة الإنسان). ولم يحل «بودون» Boudon (الذي يعتبر زعيما ومؤسسا معاصرا لعلم الاجتماع العلمي) بهذا المبدأ أبدا، بل لم يكف على العكس من ذلك عن التأكيد على ضرورة التسلح - بالنسبة لعمل الاجتماع بلغة قوية خاصة به، بحيث يتمكن من مساءلة وتفسير الواقع الاجتماعي (وفي إطار اهتمامه الدائم بالمسائل الاستمولوجية والمنهجية) اهتم بكيفية ثابتة بإشكالية صلاحية المعرفة في علم الاجتماع وبالنهج الذي يجب إتباعه لصياغة هذه المعرفة الصحيحة.

هل يمكن التعامل بجدية مع الفكرة القائلة بأن بإمكان علم الاجتماع المطالبة بمشروعية علمية مثله في ذلك مثل العلوم الطبيعية؟ بالطبع يمكنه ذلك. فعلم الاجتماع أنتج ولازال يُنتج - باعتباره علما إنسانيا - معرفة ونظرية قادرة على تفسير وفهم الظواهر الاجتماعية التي تبدو غير قابلة للفهم لأول وهلة. وتتعلق القدرة الاستكشافية لمعرفة معينة بإمكانياتها التفسيرية للنظرية الناتجة عنها. لكن النظرية الجيدة تتميز بخاصيتين أساسيتين هما :

- أولا، يجب أن تكون القضايا التي تتضمنها مقبولة، أي يجب أن تكون منسجمة مع الواقع. وبتعبير آخر، يجب على القضايا التجريبية أن تنسجم مع الواقع. وإذا تعلق الأمر بقضايا غير تجريبية، فإن صدق نظرية معينة يصبح أكثر صعوبة. ومع ذلك، يجب أن تستجيب هذه القضايا المجردة لمعيار «القابلية للقبول».

- ثانيا، يجب على النظرية الجيدة أن تستجيب لمعيار «الموافقة» من خلال نتائجها. وبتعبير أدق، يجب أن تكون نتائج النظرية الجيدة موافقة

لمجموع الوقائع التي يمكننا ملاحظتها، والتي تزعم النظرية تفسيرها (...)
من السهل بالنسبة لـ «بودون» أن نجد في العلوم الاجتماعية والإنسانية
- وفي علم الاجتماع على وجه الخصوص - نظريات قوية وأكيدة مثل التي
نجدها في العلوم الطبيعية.

إن اعتبار علم الاجتماع علما كان دوما في قلب اهتمامات مؤسسي
علم الاجتماع. لكن هذا العلم يقوم أيضا بوظائف أخرى. فيمكن أن
تكون له وظيفة وصفية أو تصويرية وذلك بتقديمه لمعلومات متنوعة
ومفيدة للاستجابة، على سبيل المثال، لطلب مؤسسة معينة تريد اتخاذ قرار
معين. وهكذا، يمكن لعلماء الاجتماع أن يُجمَعوا معطيات حول الخصائص
السوسولوجية والديمغرافية المتعلقة بالعاطلين عن العمل، والتي ستستعمل
لإعداد سياسيات اجتماعية للإدماج المهني في المستوى الوطني في بلد معين
(...)

أدت النزعة النسبية إلى جعل الوظيفة المعرفية لعلم الاجتماع ثانوية، بل
وصل بها الأمر إلى التأكيد على أن كل المعارف المنتجة صحيحة، وأنه لا فرق
بين معرفة وأخرى، وأن العلوم الاجتماعية والإنسانية مجرد وهم. وعارض
«بودون» هذا التيار المغالي في النسبية، ودافع عن علمية علم الاجتماع (...)
ليست العلمية معطى جاهزا في علم الاجتماع. بل على عالم الاجتماع انتزاعها
وبناءها ومواجهة الواقع الاجتماعي للملاحظة صلاحيته وصدقه.

Yao Assogba, *Entretien avec Raymond Boudon et systématisation de la démarche de l'explication en sociologie*, Les Presses de l'Université Laval, 2004, pp. 69-73.

III.4. علمية المقابلة في البحث العلمي

جون بوبار

واجه المتخصصون في «المقابلة» المستعملة كأداة من أدوات البحث العلمي مازقين اثنين في صراعهم من أجل إثبات علمية هذه الأداة. وإذا كانت المقابلات في مجال البحث العلمي تشابه في العديد من الخصائص المحادثات العادية وأنواع أخرى من المقابلات (الطبية، الصحفية، المهنية...) فكيف يمكن البرهنة على أن هذه الأداة ليست مشبوهة وأنها تستجيب فعلا لمعايير المنهجية العلمية؟ وبما أن المقابلة تشكل شكلا من أشكال الإدماج الاجتماعي (...) فكيف يمكن تجنب تأثير نتائج هذه العلاقة على المعطيات المحصل عليها؟

بالنسبة للمأزق الأول، سرعان ما أعلنت المقابلة النمطية عن احتلالها لموقع متميز بما أن حجم الأسئلة والأدوات التقنية والإحصائية المرافقة لها مستقل، فيما يبدو، من مخاطر عدم تمييزها عن المحادثات العادية. ومع ذلك، فقد تم التشكيك في هذه الكيفية الخاصة من المسألة من طرف أنصارها أنفسهم، لبعدها عن الأنماط العادية في مجال التواصل. أما المقابلة الكيفية، فإن تشابهها الكبير مع الطرق المعتادة في الحديث اعتبر أمرا إيجابيا وسلبيا في نفس الآن: فهو أمر إيجابي لأن المحادثات العادية هي التي بإمكانها تقديم حقيقة الخطابات، وهو أمر سلبي لأن هذا النوع من المقابلة يمكن أن يبدو غير دقيق (...)

كانت المقابلات الكيفية تُقرن بتيارات فينومينولوجية، واتخذ النقاش حول إيجابيات المقابلة الكيفية والكمية توجهها وضعيا إلى حدود الستينيات. وكانت الاهتمامات الكبرى بهذا الشأن تنحصر في معرفة أي النوعين يسمح بترجمة أفضل للواقع أو بإعادة إنتاج موفقة له، وأيهما يشكل الوسيلة الفعالة للاستجابة الناجعة لمعايير العلم (...)

III.5. معيار تمييز الصدق من الكذب في التاريخ

عبد الرحمن ابن خلدون

إعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل الوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما يتحلله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال. ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه. فمنها التشيعات للأراء والمذاهب؛ فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه؛ وإذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله. ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين؛ وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح. ومنها الذهول عن المقاصد؛ فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب. ومنها توهم الصدق وهو كثير؛ وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين. ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل في نفسه. ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجارة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير حقيقة؛ فالنفوس مولعة بحب الثناء؛ والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة؛ وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها. ومن الأسباب المقتضية له أيضاً وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الأحوال؛ فإن كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له

من أحواله؛ فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب؛ وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض.

وكثيرا ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثر عنهم. كما نقله الخشب عن الإسكندر لما صدته دواب البحر عن بناء الإسكندرية، وكيف اتخذ تابوت الخشب وفي باطنه صندوق الزجاج وغاص فيه إلى قعر البحر، حتى كتب صور تلك الدواب الشيطانية التي رآها، وعمل تماثيلها من أجساد معدنية، ونصبها حذاء البنيان، ففرت تلك الدواب حين خرجت وعابقتها، وتم له بناؤها، في حكاية طويلة من أحاديث خرافة مستحيلة من قبل اتخاذ التابوت الزجاجي، ومصادمة البحر وأمواجه بحرمة؛ ومن قبل أن الملوك لا تحمل أنفسهم على مثل هذا الغرر، ومن اعتمده منهم فقد عرض ينتظرون به رجوعه من غروره ذلك طرفة عين؛ ومن قبل أن الجن لا يعرف لها صور ولا تماثيل تحتص بها، إنها هي قادرة على التشكل، وما يذكر من كثرة الرؤوس لها فإنها المراد به البشاعة والتهويل لا أنه حقيقة. وهذه كلها قاذحة في تلك الحكاية.

ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: د. عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثالثة، ص: 328-329.

6.III. هل يثبت التاريخ نفسه كعلم؟

جورج دوبوي

سأقول في البداية إن التاريخ لا يثبت نفسه كعلم. وأنا أتفق مع ما كان يقوله كلود ليفي ستروس بخصوص العلوم الإنسانية، أي أنها ليست علوما. منذ قرن من الآن، كان التاريخ يحسب نفسه علما. ثم بدأ المؤرخون يعترفون شيئا فشيئا بالوهم، ويعترفون أنه لا فائدة من عقد أي أمل على

تحقيق الموضوعية في التاريخ. إن أخلاق مهنتنا تجبرنا على بذل كل الجهود للتقرب من الواقع. ونحن لا نتحكم إلا في آثار هذا الواقع. وهي آثار محوطة ومتقطعة وناقصة. وواجبنا هو استغلالها بعمق دون استعمالها بشكل سيء. ولكن يجب ملء الفراغ باستعمال الخيال (كما لو أننا نود تركيب لعبة معقدة تتكون من عدة قطع لا تتوفر على معظمها).

ليس الخطاب التاريخي سوى التعبير عن رد فعل شخصي للمؤرخ أمام الآثار المتفرقة لانفعاله بل آثار حلمه، لأن عليه أن يحلم بالضرورة، لكن عليه أن يحلم بجدية. ولكن لا يمكن أن نقسم حلمنا مع قرائنا بتقديم عمليات جرد وإحصاءات ومنحنيات (...)

Georges Duby, *Entretien au Monde*, 20 janvier, 1993.

7.III. علمية التاريخ

خالد طحطح

لقد حدث جدل كبير بين ممتهني التاريخ والابستمولوجيا حول مسألة مدى علمية التاريخ، فمنهم من ينفي صفة العلمية عنه باعتبار أن العلم يفيد المعرفة اليقينية الدقيقة بحقيقة الشيء. ومنهم من يرى أن التاريخ هو تلك المعرفة العلمية بشؤون الماضي، وأنه بالإمكان نقل مناهج العلوم التجريبية إلى حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، نظرا لأوجه التشابه بين علم التاريخ وعلوم الطبيعة، فالمنهج التاريخي هو نفسه المنهج المطبق في العلوم الحقة الأخرى. أما المؤرخون الذين يتفنون صفة العلمية عن التاريخ فيرون أن علوم الطبيعة وحدها قابلة للتفسير والتعليل، لأنها تقوم على التجربة والملاحظة والاستقراء والمقارنة، وذلك خلافا للعلوم الإنسانية ومن ضمنها التاريخ، والتي لا تخضع إلا للفهم والتأمل. ويُقصد هنا بالتفسير النهج التحليلي التي يقوم على إبراز العلاقات السببية بين الظواهر، في حين أن الفهم نهج تركيبى يرتكز على تأويل النوايا البشرية عبر استعمال أساليب التفكير الفلسفي،

باعتبار أن الحقيقة البشرية الماضية ليست معطيات واضحة يستطيع المؤرخ الكشف عنها وعرضها بطريقة تامة وكاملة، بل المؤرخ في الواقع يقوم بمساءلة تلك الحقيقة وإعادة ترتيبها وتنظيمها وبنائها من جديد في إطار تسلسل زمني، وربطها بعلاقات منطقية وسببية، فينتهي بذلك إلى تركيب الأحداث التاريخية.

ثم إن هذا الجدل استمر بين أنصار علمية التاريخ ومناوئهم، وقد ظهر ذلك جليا في القرن التاسع عشر، حيث منح مؤرخو المدرسة المنهجية للتاريخ صفة العلم، باعتبار أن التاريخ لا يتم إلا بالوثائق، وبما أن الوثيقة هي الشاهد الوحيد على أحداث الماضي فإن التاريخ علم.

إذا كان الهدف الذي تسعى إليه الكتابة التاريخية هو الوصول إلى الحقيقة التاريخية كما حدثت في الماضي انطلاقا من الوثائق، فإن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو عن ماهية هذه الحقيقة. هل الحدث التاريخي الذي يكتبه المؤرخون يعبر حقيقة عن ما حدث بالفعل؟ أم أن الواقعة التاريخية من صنع مخيلة المؤرخ وحده وبالتالي فهي تخضع للاختلاف والتعدد؟

خالد طحطح، الكتابة التاريخية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2012، ص : 74.

III.8. علمية التاريخانية

عبد الله العروي

يقول التاريخاني إن غاية التاريخ أن يكتشف الإنسان أنه الغاية والوسيلة، وذلك الكشف هو مضمون الحرية. يبدو هذا التعريف وكأنه عبارة علمانية لمقولة ثيولوجية. الاعتراض المنطقي واضح : كيف نعرف الغاية قبل حدوثها ؟ كيف نتحقق أن للتاريخ غاية ونحن لا نزال تائهين في دروبه ؟ يتضح بمجرد طرح السؤال أن تفرّع التاريخانية إلى تجسدية (الغاية محققة في كل لحظة) وتطورية (الغاية تتحقق بالتدرج) نابع من تناقض ذاتي

لمفهوم الغاية. إن الغارق وسط المحيط لا يمكن أن يتحقق أن له ساحلا، وكذا الإنسان داخل التاريخ، لا يمكن أن يقطع أن له غاية وقوانين توحيده وتسييره. يقودنا التحليل المنطقي إلى المفارقة التالية: إما أن التاريخ محقق في كل لحظة وبالتالي ينتفي التغيير أي التاريخ الفعلي، وإما أن التاريخ حقيقة، والتغيير أمر محسوس، وبالتالي لا سبيل إلى إدراك الغاية قبل الحتم والنهاية، أو بعبارة أخرى: إما أن قوانين التطور المؤدية إلى الغاية المرسومة معروفة مسبقا وبالتالي ليست تجريبية بل إيمانية، وإما أنها علمية استقرائية وبالتالي لا تصل إلى حدّ اليقين مادام التاريخ جاريا (...)

بالإنسان الذي يتصرف حسب قواعد العقل أن ينطلق من لوازم حياة الفرد لأن الفرد وحده موجود حقا وكل ما سواه - أمة، مجتمع، ثقافة، الخ - إنها هو تركيب فكري ينقلب بسرعة إلى صنم معبود (وهذه هي الفردية المنهجية عند بوبر). انطلاقا من هذه القاعدة الملموسة يجب أن نحاول بعزمنا وجهدنا أن نحقق لوازم حياة حرة شريفة لكل فرد. نجرب ثم نجرب. كما نفعل مع الطبيعة، قبل أن نصل إلى هدف نرضى به مؤقتا، دون أن نطمع أبدا في تحقيق الغاية دفعة واحدة، دون أن نضع أمام أعيننا هدف بناء نظام كامل شامل يطال الزمان. النظرية العلمية جزئية ومؤقتة، نقبلها ما لم نقدر على تنفيذها رغم محاولتنا المتكررة، كذلك يجب علينا أن نجرب المشاريع الإصلاحية ونفحص النتائج المترتبة عليها، ثم نجرب إصلاحات أخرى بدون ملل، لأن كل فكرة مسبقة، كل صورة شاملة، كل حقيقة مطلقة، غير علمية بالتعريف والاصطلاح.

عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 2012، ص 378-380.

III.9. العلمية في الطبيعيات والتاريخيات

عبد الله العروي

هل الحقيقة العلمية تناقض التاريخية، في الطبيعيات والتاريخيات معا، مناقضة النسبي للمطلق؟ إذ لم نحدد المقصود من هاتين الكلمتين ندخل في متاهات لا مخرج منها. يؤكد بوبر أن الأولى (الحقيقة العلمية) تعرف وتقبل أنها مؤقتة، فهي نسبية بهذا المعنى، أما الثانية (الحقيقة التاريخية) فإنها تدعي الشمولية والدوام حتى وإن كانت مرتبطة بظروف زمانية ومكانية، فهي مطلقة بهذا المعنى. وهذا الإطلاق المنسوب إلى نقطة من الزمان هو، في نظره، من مخلفات الفكر الشيولوجي وبالتالي لا يمت بأية صلة للعلم الموضوعي. يستبدل بوبر يقين الحقيقة بتقدمها المستمر. ماذا يعني العلم بمعناه الحديث؟ مسطرة إثبات وتحقيق، وبعبارة أدق، مسطرة عكسية، إذ المثبت هو دائما ما لم ننجح، رغم محاولاتنا العديدة والصادقة، في تفيده. واضح أن هذه نسبية من نوع خاص، منهجية لا جوهرية كما عند مانهايم الذي يقرر أن معرفة الإنسان، من أي نوع كانت، محدودة اجتماعيا (منظور الطبقة) وتاريخيا (منظور الحقبة). فهي كالجزم مقابل الكل. كيف يتأتى لنا كبشر أن نعرف أنها محدودة بمنظور معين؟ يقول مانهايم: المثقف يستطيع أن يفعل ذلك لأنه غير مرتبط بمصلحة طبقة بعينها؛ عندما يبحث في المجتمع فإنه يقارن منظور هذه الطبقة بمنظور تلك، منظور الحاضر بالماضي، وبذلك يدرك المجموع الذي على أساسه تتضح محدودية كل منظور. هذا تناقض في نظر بوبر مغالطة سافرة، إذ لا وجود موضوعيا لأي من الطبقة أو الحقبة أو التاريخ، الموجود الملموس الوحيد هو الفرد، منه ننتقل وإليه نعود. ما يميز موقف بوبر ليس محدودية المعرفة، في الطبيعيات والتاريخيات معا، بقدر ما هو الوقوف عندها وعدم التطلع إلى ما سواها. لا حقيقة إلا ما يستطيع الفرد أن يدركه ويثبته حسب مسطرة متفق عليها. في هذا الموقف القانع يتفق

صاحبنا مع كل الوضعانيين، لكن هذه «القناعة» هل تنفي السؤال الذي تنطلق منه التاريخانية؟ تدور المسألة كلها حول تعريف العلم الموضوعي. يمحصر بوبر العلم الموضوعي في منهجيته وهذه في طريقة التفنيد، بما أن سؤال التاريخانيين يتعلق بالموضوع، فإنه خارج رؤية بوبر. رفض لأسباب أخلاقية بعض النتائج الملتصقة بالتاريخانية دون أن يثبت بالبرهان علاقة الأولى بالثانية؛ أوضح أن المقالة التاريخانية ليست ولا يمكن أن تكون من نوع المقالة العلمية التجريبية، ولكن هذه نقطة مسلمة عند الجميع ولا تحتاج إلى استدلال. إلا أنه يقف مضطرا عند هذا الحد، فلا يستطيع أن يجيب عن السؤال الذي يطرحه التاريخاني. وأكبر دليل على ما نقول هو أن استنتاج بوبر المبني على منطق العلوم لا تسانده خلاصات مؤرخي العلوم. لقد اضطرت هؤلاء ومنذ زمان إلى احتضان فكرة القطيعة المعرفية التي لا تعدو أن تكون عبارة جديدة عن فكرة تجذر كل علم في أفق محدد. عندما يُقال إن الرياضيات اليونانية صحيحة اليوم كما كانت صحيحة أمس، فهذا قول فيه قدر غير قليل من الشطط، إذ تعرض النتائج اليوم في قالب ابستمولوجي غير الذي أفرغها فيه الإغريق، والملاحظة نفسها تنطبق على الرياضيات العربية أو الهندية أو الصينية. بدهة اليوم ليست هي بدهة أمس، فالبراهين التي يسوقها بوبر، ظانا أنها من البديهيات، ليست في الواقع بالقوة الاستدلالية التي يتصورها. إذا تجاوزنا المسطرة ونفذنا إلى المسلمات التي تجعل من البرهان برهانا، تلك التربة التي يتجذر فيها المنطق العلمي والتي نحاول أن تصفها بكل دقة وبكل أمانة الفنونولوجيا المنبثقة عن معرفيات أوائل هذا القرن، نلاحظ أن مسألة التاريخانية تبقى معلقة: البحوث الفنونولوجية ترجع الفصل في هذه النقطة بالذات إلى ما لا نهاية.

عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة،

10.III. علمية التحليل النفسي

روني بوفيريس ورولان كيو

صدر الاعتراض الأكثر جذرية على التحليل النفسي عن المتشبهين بنموذج مثالي معين عن الصرامة العلمية، وهو نموذج لا يستجيب المذهب الفرويدي في نظرهم لمتطلباته. كان فرويد يطالب بصفة العلمية للدراسة التي أحدثها. وكان يبدو أنه يملك بعض الأسباب التي تحول له ذلك. فهو تلقى تكوينه كطبيب، وأنجز أبحاثا في مجال علم النفس وعلم الأعصاب، وكان شديد الارتباط بمفهوم العلوم الطبيعية، وكان حذرا من أي شكل من أشكال الروحانية الفلسفية : كان يؤمن بالحتمية على وجه الخصوص، وبإمكانية تفكيك العقدة إلى عناصرها البسيطة، وإمكانية إيجاد الأسس البيولوجية لكل ظاهرة نفسية، وكان مهتما بتحليل «القوى» التي تتصارع داخل الحياة النفسية من وجهة نظر كيفية ديناميكية في نفس الوقت. واستعمال نماذج مستقاة من بعض العلوم الحقة (مثل الديناميكا الحرارية، علم السوائل المتحركة) وكان يصر على وجه الخصوص على التأكيد على أنه لا يجب النظر للخطاطات النظرية التي فرضتها التجربة كانعكاس دقيق للواقع، ولكن كبناءات مصطنعة موجهة لفهم هذه التجربة، بناءات تتطلب بذل جهد كبير لتكوين المفاهيم.

ومع ذلك، إذا فحصنا ما يقوم به فرويد فعليا، وليس ما كان يؤكد أنه يريد فعله، فيبدو أن ممارسته للعلم ينقصها بعد أساسي : ينقصها هم المراقبة والفحص. إذا كان من الضروري أن يخضع كل تحليل ملموس وكل نظرية عامة للفحص والمراقبة وفق معايير تسمح بتحديد صحتها أو خطئها، فإن التحليل النفسي غير معني بذلك. ولا يرجع هذا الأمر لوثوقية فرويد واتباعه التلقائية فقط، وإنما يرجع أيضا للطريقة غير الدقيقة التي تكونت من خلالها النظريات، والتي تجعلها متلائمة قليلا مع جميع الأحداث الممكنة.

وكما لاحظ ذلك كارل بوبر، الذي قدم أقسى نقد لمنهج التحليل النفسي، فإن نظرية مثل تلك التي تجعل من عقدة أوديب نواة العصاب ومفتاح المصير الإنساني، أو نظرية أدلر التي تعهدُ بنفس الدور للإحساس بالنقص، يمكن أن تفسر جميع السلوكيات المتخيلة، ولا أحد يمكنه إثبات ارتكابها أي خطأ. فإذا ألقى شخص بطفل في الماء، أو على العكس من ذلك، ألقى بنفسه في الماء لإنفاذه، يمكن في كلا الحالتين تقديم تفسير حسب نظرية فرويد أو أدلر. كتب كارل بوبر بهذا الصدد: «إن كون النظرية إجرائية في جميع الحالات هو ما يشكل في نظر المعجبين بفرويد وأدلر الحجة الأكثر إقناعاً المؤيدة لنظريتهما (...). ولقد بدا لي أن هذه القوة الظاهرة، المتمثلة في إجرائية النظرية في جميع الحالات، تشكل في الواقع نقطة ضعف نظريتهما».

Renée Bouveresse-Quilliot et Roland Quilliot, *Les critiques de la psychanalyse*, PUF, 1995, 94-95.

11.III. معيار علمية التحليل النفسي

جون لابلاش

أعتقد أن فكرة الحقيقة ظلت دوماً بالنسبة لجميع الناس خارج التحكم المباشر للعقل. فأغلب الإيستمولوجيين يعتقدون بأننا لا نملك عنها إلا تصوراً تقريبياً. غير أن هذا لا يمنع أن تظل الحقيقة نموذجاً مثالياً. فلا يجب علينا أن نعتقد أننا نملك الحقيقة كشيء، ذلك أننا لا نملكها بالمرّة: وما نفعله هو فقط اقتراح نماذج تقترب قدر الإمكان من الحقيقة. غير أن هذه النماذج لم تعد صالحة بشكل واضح، وهي قابلة للدحض، أي أنه لا محالة من استبدالها، عاجلاً أو آجلاً، بنماذج أخرى أكثر ملاءمة (...).

بالنسبة لكارل بوبر: هناك بوبر الذي انتقد التحليل النفسي، وأعتقد أسفاً أنه كان يجهل كل شيء عنه. وما كان يعرفه عنه ينحصر في الجوانب التي يغيب فيها استعمال العقل والمنطق، كأفكار أدلر مثلاً، والجوانب المغرقة في البعد الميتافيزيقي. كان بوبر يجهل كل شيء عن التحليل النفسي الفرويدي.

كان يعرف التحليل النفسي بشكل أساسي عبر تيار آدلر. ولم يناقش أبدا فرويد مناقشة جادة انطلاقا من مفاهيم فرويد الخاصة (...)

وهناك كارل بوبر الآخر، الأكثر جاذبية فكريا، والذي قال (...): «لا تقول الطبيعة أبدا نعم، إنها تقول دوما لا». بمعنى، أن الطبيعة لا تثبت أبدا أية حقيقة، لكنها تظل رهن إشارتنا من أجل دحض أي افتراض خاطئ. من الواضح أن هذا أمر يبدو سلبيا سلبية محضة، بينما هو في الواقع أمر إيجابي جدا لأنه يفسح المجال لخيال خلاق يبدع نماذج تسعى، للتأقلم قدر الإمكان مع الواقع الذي تدرسه. لكن هذه النماذج تخضع بعد ذلك «للتفنيد». لا يتم إخضاع هذه النماذج مع ذلك لعملية «التحقق» من صحتها، أي لا تتم البرهنة على أن عدد التجارب المؤيدة تعني النجاح، ولكن يتم البحث عن الحالة التي تكون خاطئة. وبطبيعة الحال فهذه الحالة الخاطئة هي التي يمكنها أن تفجر كل شيء. إن مذهب بوبر أصبح يتميز بالاعتدال مقارنة مع النزعة الراديكالية التي ميزت فكر بوبر نفسه. ففي أيامنا هذه، لم يعد بوسع بوبر ولا بوسع أتباعه القول إن نسقا فكريا كاملا سينهار اعتمادا فقط على تجربة سلبية واحدة. فهناك تجارب لا تؤثر سلبيا إلا على أجزاء هامشية من النسق العام، بينما يظل مركز النسق صلبا صلابة كبيرة ويقاوم التجارب السلبية (...)

Jean Laplanche, Lanzarote, Juillet, 2006

12.III. نقد علمية التحليل النفسي

روني بوفريس ورولان كيو

إن الذين يؤمنون بعلمية التحليل النفسي يرتكبون خطأ يتمثل في كونهم يعتقدون أن أي نظرية أيدتها العديد من الأمثلة تعتبر نظرية «تم التحقق من صدقها». بالنسبة لجميع النظريات العامة الممكنة (بها في ذلك نظرية علم التنجيم) نجد العديد من الإثباتات التجريبية: فكل فرضية تملك على الأقل بعض الوقائع لصالحها، إضافة إلى أننا نرى الواقع حسب النظريات التي نود

إثبات صلاحيتها. يقول كارل بوبر بهذا الصدد: «إن الملاحظات السريرية، مثلها في ذلك مثل جميع الملاحظات الأخرى، هي تأويلات تتم في ضوء نظريات، وهذا هو السبب الوحيد الذي يجعلها تبدو مدعومة للنظريات التي أوّلت في ضوءها. وعلى العكس من ذلك، وحدها الملاحظات التي تمت من أجل قياس صلاحية النظريات (محاولات التنفيذ) بإمكانها فعلا تأكيد هذه النظريات: ولهذا السبب يجب تعريف معايير التنفيذ مسبقاً». إن كارل بوبر، الذي كان في مرحلة من شبابه معجبا بباركس وفرويد، واشتغل مع أدلر Adler، يقص حادثة طريفة تبين دلالة «التجربة السريرية» بالنسبة لعالم النفس، يقول بوبر: «كنتُ أنقل لأدلر، سنة 1919، وقائع حالة لا تنتمي حسب ما بدا لي، لفكره، ولكنه لم يجد أية صعوبة في تحليلها وفق نظريته القائمة على الإحساس بالنقص، دون أن يرى الطفل. فصدمتُ قليلا، وسألته كيف بإمكانه أن يكون متأكدا مما قاله إلى ذلك الحد، فأجاب أن ذلك يعود للألف حالة من هذا النوع التي سبق له أن شاهدها. فلم أستطع منع نفسي من الرد عليه بالقول: أعتقد أن بإمكانكم الآن الزعم أنكم شاهدتم ألف حالة وحالة واحدة. إن ما أقلقني هو أن ملاحظاته السابقة قد تكون غير قائمة على أي أساس مثلها في ذلك مثل هذه الملاحظة، وأن كل واحدة منها تم تأويلها في ضوء «التجربة السابقة»، ولكن كانت تعتبر في نفس الوقت «كإثبات إضافي». ويستنتج بوبر استنتاجا معتدلا نسبيا بتأكيده على أنه بالرغم من أن جزءا كبيرا مما قدمه فرويد وأدلر يعتبر «حاسما»، و«قابلا لأن ينتمي مستقبلا لعلم النفس بمعناه العلمي (...) فإن طريقة اشتغالها تجعل نظريتهما أقرب للأساطير منها للإنتاج العلمي».

Renée Bouveresse-Quilliot et Roland Quilliot, *Les critiques de la psychanalyse*, PUF, 1995, 96-97.

VI. الموضوعية والذاتية

1.VI. الموضوعية

أندريه كونت سبونفيل

الموضوعية هي رؤية أو معرفة الأشياء كما هي أو كما تبدو، باستقلال عن ذاتيتنا إن أمكن ذلك، أي باستقلال عن خصوصية ذاتيتنا وانحيازها في جميع الحالات. وهي على المستوى العملي رؤية الأشياء كما يمكن أن يراها كل ملاحظ نزيه لا يتأثر بأي انفعال ولا يتحيز لموقف ما. ومن الواضح أن الموضوعية لا يمكن أن تكون مطلقة، بما أن المعرفة لا تقوم إلا من أجل ذات معينة، ولكن ذلك لا يعني استحالتها، لأن استحالة الموضوعية يعني استحالة العلوم والعدالة.

André Comte-Sponville, *Dictionnaire philosophique*, PUF, 4è édition, 2013, p. 698-699.

2.VI. الذاتية

أندريه كونت سبونفيل

الذاتية هي خاصية ما هو ذاتي. ويمكنها أن تشير أيضا للذات نفسها كمفهوم وليس كفرد. وبهذا المعنى يتم الحديث عن «فلاسفة الذاتية» أي الفلاسفة الذين يجعلون من الذات أساس أو مركز فلسفتهم (مثل ديكارتر وكانط وهوسرل أو سارتر) على النقيض من فلاسفة الطبيعة أو التاريخ أو المفهوم (مثل سبينوزا وهيغل وماركس وكافاييس).

André Comte-Sponville, *Dictionnaire philosophique*, PUF, 4è édition, 2013, p. 962.

3.VI. الموضوعية في العلوم الإنسانية

إيمانويل فليرشتاين

إن إحدى وجهات النظر الأكثر بداهة والأكثر انتشاراً في العلوم الإنسانية الحديثة هي وجهة النظر القائلة بأن موقع الفرد في البنية الاجتماعية يؤثر على إدراكه وتصوراتهِ عن المجتمع. ويفترض أن الملاحظات التي يقدمها هذا المتخصص في العلوم الإنسانية متأثر، نسبياً على الأقل، بدوره في المجتمع. وقد يكون هذا الدور محددًا هو بدوره من طرف التنظيم الاجتماعي للنشاط العلمي أو المعرفي.

وهناك وجهة نظر ثانية منتشرة جداً في مجال البحث العلمي والمعرفي وهي أن الحقيقة الموضوعية قد توجد في هذه الصيغة أو تلك، وأن أحد الواجبات الأولى للملقى على عاتق العالم هو التحرر من هذه «الأفكار المسبقة»، والبحث عن هذه الحقيقة. ويدل تحرر العالم من هذه الأفكار المسبقة بجهدهِ الشخصي، على أن عليه التخلص من الضغوطات المستبطنة، والتي يعود مصدرها لوسطه الذي يعيش فيه، لأنها تؤثر على إدراكنا وعلى تصورنا عن العالم ورؤيتنا له، وتجعلنا أقل دقة وأقل صواباً. ويبدو أن هذه العملية الأخيرة تركز على إثبات يتناقض مع وجهة النظر الأولى، وأنها تدل على وجود عقل فردي قبل وجود المجتمع، قادر على الإدراك والتفكير بدقة، ولكنه يتعرض لاختلالات. ويبدو أنه لا وجود لحجج تجريبية تدعم هذا الإثبات.

لنفترض أن هذا الإثبات ليس صحيحاً، وهذا هو الاحتمال الأرجح (...). ولنفتراض أن الاختلال الاجتماعي هو معطى ملازم لعمل كل متخصص في مجال العلوم الإنسانية اليوم وبشكل دائم. فهل تتعارض وجهة النظر هذه مع وجهة النظر الأخرى التي تدافع عن وجود حقيقة موضوعية هي هدف الباحث المتخصص في مجال العلوم الإنسانية؟ لا يتعلق الأمر

بتناقض إذا عوضنا الثنائية : اختلال/ موضوعية بمجموع الإثباتات التي تعتبر صحيحة إلى هذا الحد أو ذاك كما يعرفها المجتمع العلمي (...).

للإجابة على هذا السؤال يجب أن نعرف ما هي الضغوطات الاجتماعية التي تؤثر على الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية والتي يمكن أن تقودهم إلى إنتاج إثباتات صحيحة إلى هذا الحد أو ذاك. من البديهي أن الذين يملكون السلطة والامتيازات، في أي مجتمع، يفضلون بصفة عامة الحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم. إن حقائق العلماء التي بإمكانها التفكير في سلطة وامتيازات معينة - عن طريق تأثيرها في العمليات السياسية في المجتمع - هي حقائق غير مرغوب فيها. وهناك احتمالات كبيرة في أن تُنتج الحقائق، التي بإمكانها امتلاك ذلك التأثير، من طرف المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية وليس من طرف متخصصين في مجالات أخرى بسبب طبيعة موضوعهم. وبالتالي، فالضغط الاجتماعي الذي يُمارسُ على الباحثين المتخصصين في العلوم الإنسانية من أجل «الخضوع» أو «تشويه المعطيات» هو أكبر بدون شك من الضغط الممارس على مجموعات أخرى من المثقفين.

تتخذ الضغوطات الاجتماعية صيغا متعددة وتبدأ من التهديدات الفظة لتتوج بالرشوة والتأثيرات غير المباشرة على المدى الطويل على هؤلاء الباحثين. ولقد انتشرت في عصرنا الحالي بشكل موسع ولأسباب متنوعة الفكرة القائلة بأن هذا النوع من الضغط الاجتماعي غير مشروع. ويدل ذلك على أن الضغوطات الفظة تركت مكانها بشكل ممنهج لصيغ خفية (...)

قاد تطور فئة العلماء في المجتمعات الحديثة إلى إنشاء مؤسسات متنوعة مثل الجامعة التي من بين وظائفها عزل العالم عن تلك الضغوطات وبالتأكيد على عدم مشروعيتها. تقدم تلك المؤسسات حماية ضد الضغوطات السلبية التي يمكن أن تؤثر على الذين لا يخضعون لها. ومع ذلك، فعملية العزل هذه كانت أكثر فعالية ضد الضغوطات الفظة منها ضد الضغوطات الخفية، وبلغ الأمر بالبعض إلى التساؤل عما إذا كانت هذه المؤسسات نفسها قد تحولت

انطلاقاً من عملية الحماية ضد الضغوطات العنيفة إلى ممارسة الضغوطات الخفية.

Immanuel Wallerstein, *Cahiers internationaux de sociologie*, vol. 50, janvier-juin 1971, pp. 41-48, puf.

VI. 4. أية موضوعية تلائم العلوم الإنسانية؟

د. علي عبد المعطي محمد

تعصف رياح «الإيديولوجيا» جنباً إلى جنب مع «الذاتية» وأحكام القيمة بأطروحة الموضوعية، أو تقلل منها في أحسن الأحوال: الذاتية تقضى بإتباع ميولنا وأهوائنا، موافقنا الشخصية ورغباتنا الفردية، وأحكام القيمة تسلبنا حياتنا الأخلاقية والقيمي، والإيديولوجيا تدفعنا إلى الانحياز لعقيدة فكرية، والتعصب لها، وصنع الوقائع بصبغة معينة.

أما كلمة «الموضوعية» فهي تشير إلى الالتزام بالموضوع مثار النظر، وتتناوله بالبحث والدراسة بعيداً عن تطلعاتنا وتحيزاتنا وآرائنا المسبقة ورغباتنا، ومن ثم فهي ترادف «الحياد» وتقابل «الذاتية» وتعبر عن القدرة على استبعاد المشاعر والعواطف عند تناول الوقائع وتفسيرها وعدم إصدار أحكام أخلاقية أو قيمية بشأنها.

لكن هل تحمل «الموضوعية» عند أنصار النزعة الطبيعية نفس المعنى الذي تحمله عند أنصار النزعة الذاتية؟

لقد حاول أنصار النزعة الطبيعية تحويل الكيف إلى الكم، والروح إلى المادة، ومحاولين بذلك العمل على احتذاء العلوم الإنسانية للعلوم الطبيعية، ومن ثم لا يصبح هناك تفاوت بين مفهوم «الموضوعية» في كل من العلوم الإنسانية والطبيعية، ولقد مثل تلك النزعة خير تمثيل الوضعيين والوضعيين المنطقيين، والسلوكيون، والنقديون التجريبيون، وكل من سار على منوالهم.

ويمكن اعتبار محاولة اميل دور كايم Durkheim في علم الاجتماع داخلة تحت هذا الإطار، فلقد نادى بضرورة تناول الوقائع أو الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء، ومعالجتها من هذا المنظور أي باعتبارها وقائع طبيعية، ولقد استعان في هذا الصدد بالإحصاء الذي أشاد بأهميته واستخدامه في دراسته عن الانتحار. أما أرنست ماخ Mach صاحب مذهب النقد التجريبي فلقد اجتهد في إيجاد بناء منهجي واحد، يعتمد على الإحساسات وحدها، ويكون صالحاً لأن يشتق منه كل بحث علمي سواء أكان هذا البحث في ميدان الفيزياء أو الانثروبولوجيا أو علم النفس الخ.. في حين حاول كارناب Carnap إيجاد أسلوب اختزالي ترد العلوم الإنسانية وفقه إلى أصولها الفيزيائية وعلى هذا الأساس ذهب فيجل Feigl إلى أن علم النفس يمكن رده إلى الفيزياء كما يمكن رد علم الاجتماع إلى علم النفس وهكذا قل في بقية العلوم. أما لندبرج Lundberg فلقد زعم أن ما نسميه بالإرادة والعواطف والرغبات والمشاعر وكل ما هو حسي ليست أكثر من «زوائد» لا معنى لها. وفي عام 1913 كتب واطسون Watson مقالا بعنوان «علم النفس من المنظور السلوكي» نبذ فيه الاستبطان كأسلوب للدراسة في علم النفس، وذهب إلى أن السلوك الإنساني يجب بحثه بنفس الأساليب المستخدمة في الكيمياء والفيزياء وعلم الحيوان، أي بطرائق تجريبية حسية تتعامل مع السلوك الظاهر وحسب.

ولقد رأى هؤلاء جميعاً وغيرهم ممن سار على دربهم أن الموضوعية في العلوم الإنسانية يمكن أن تتحقق تلقائياً متى اتخذت هذه العلوم أساليب ومنهج العلوم الطبيعية بكل دقة وإتقان. وهذا يعني أن احتذاء علوم الإنسان لعلوم الطبيعة سوف يؤدي في نظرهم إلى تحقيق الموضوعية المنشودة في العلوم الإنسانية. غير أن هذا الرأي قد قوبل بهجوم عنيف للأسباب التالية:

(1) إن العلوم الإنسانية تختلف اختلافاً بيناً عن العلوم الطبيعية في الموضوع والمنهج وأساليب البحث، فموضوع العلوم الإنسانية هي الوقائع التي ينتجها موجود إنساني مزود بهيكل من القيم والمشاعر وليس لوقائع

العلوم الطبيعية ذلك، وقائع العلوم الطبيعية حسية مباشرة بينما وقائع العلوم الإنسانية غير مباشرة وتمثل في المعاني والأفكار التي تقف وراء ما هو حسي مباشر. الوقائع الأولى تخضع للتفسير، والثانية تخضع للفهم، وتختلف العلوم الإنسانية أيضا عن العلوم الطبيعية من حيث المنهج، فمنهج الطائفة الأولى من العلوم منهج الفهم الكيفي، بينما منهج الطائفة الثانية هو المنهج الاستقرائي، وبالتالي تختلف أساليب البحث في كل منهما تبعا لاختلاف المنهج والموضوع.

فكيف يمكن إذن رد العلوم الإنسانية إلى العلوم الطبيعية؟

- 2) تختلف العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه في العلوم الإنسانية عن مثلها في العلوم الطبيعية فهي علاقة داخلية في الأولى خارجية في الثانية.
 - 3) إن الإصراف واللهث وراء محاكاة العلم الطبيعي واحتذائه أدى إلى اختزال وتشويه ظواهر العلوم الإنسانية وتفريغها من خصوصيتها وعزلها عن سياقاتها التاريخية. كما أدى إلى التوجه نحو ما هو سطحي وبسيط مما يمكن إخضاعه للقياس والإحصاء وإهمال ما هو كيفي وروحي وخلاق.
- د. علي عبد المعطي محمد، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، إشراف وتقديم: د. يوسف زيدان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم، 1996، ص: 34-38.

5.VI. الموضوعية العلمية حسب كارل بوبر

د. حسين علي

يرى «بوبر» أن «الموضوعية العلمية» صفة تعتمد إلى حد ما على النظم الاجتماعية، ويرفض القول الساذج بأنها وليدة موقف ذهني أو سيكولوجي لدى الفرد من العلماء، كما يرفض القول بأنها تعتمد على ما حصله العالم من مران وما اكتسبه من تعود على الحيلة وتجنب التحيز، لأن مثل هذا القول

من شأنه - في رأي «بوبر» - أن يستثير الرأي المعارض الذي يذهب إلى التشكيك في قدرة العلماء على اتخاذ موقف موضوعي. يقول أصحاب هذا الرأي الأخير إن افتقار العلماء الموضوعية قد لا يكون له أثر يذكر في العلوم الطبيعية حيث لا يوجد ما يثير انفعالهم، أما في العلوم الاجتماعية التي لا تنجو أبحاثها من الأهواء الاجتماعية والتحيز الطبقي والمصالح الشخصية فقد يكون لهذا الافتقار إلى الموضوعية أثر فتاك. وهذا الرأي الذي ظهر بصورة مفصلة فيما يسمى بـ «النظرية الاجتماعية في المعرفة» يغفل تماما ما للمعرفة العلمية من طابع اجتماعي أو نظمي، لأنه يركز على القول الساذج بأن الموضوعية معتمدة على سيكولوجية الأفراد من العلماء. وهو لا يرى أن جفاف موضوع البحث في العلوم الطبيعية أو بعده عن الأمور الشخصية لا يمنعان التحزب والمصلحة الذاتية من التسلل إلى معتقدات العالم؛ والحق أننا لو اعتمدنا كل الاعتماد على نزاهة العالم عن الهوى، لاستحال العلم تماما، بما في ذلك علم الطبيعة، يقول «بوبر» في هذا الصدد :

«يخطئ من يعتقد أن العلماء أكثر موضوعية من سواهم من البشر. إنها ليست موضوعية أو تجرد العالم كفرد بل العلم ذاته هو الذي يتجه نحو الموضوعية (التي يجوز أن نطلق عليها «تعاون الأصدقاء اللدود بين العلماء» - أي الاستعداد للنقد المتبادل).

إن ما غفلت عنه «النظرية الاجتماعية في المعرفة» هو عين الصفة الاجتماعية للمعرفة، أعني ما للعلم من طابع اجتماعي أو عام: إذ إنها أهملت قيام العلم على قدرة الأفراد على اختباره، واستخدامه للنظم في نشر الأفكار الجديدة ومناقشتها، وهذان الأمران هما اللذان يصونان الموضوعية العلمية، وهما أيضا اللذان يفرضان على ذهن العالم نوعا من النظام يلتزم به.

ويرد «بوبر» على حجة المذهب التاريخي القائلة بأن البحث العلمي في المشكلات الاجتماعية لا بد أن يؤثر هو نفسه في الحياة الاجتماعية، وإذن فمن المستحيل على العالم الاجتماعي المدرك لهذا التأثير أن يحتفظ بالموقف

العلمي الصحيح المتصف بالموضوعية والتزهر عن الهوى. قائلا إن هذا الأمر لا يختص به العلوم الاجتماعية وحدها. فالعالم الفيزيقي والمهندس الفيزيقي يوجدان معا في هذا الموقف نفسه. وليس المهندس الفيزيقي بحاجة إلى أن يصير عالما اجتماعيا حتى يتبين أن اختراع طائرة جديدة قد يكون له أثر هائل في المجتمع.

كما يؤكد «بوبر» أن ما يسمى بالموضوعية العلمية يتوقف على المقاربة النقدية فقط لا غير: على واقعة مفادها أنك إذا كنت منحازا لتحديد نظريتك الأثرية، فسوف يتلهف فريق من أصحابك وزملائك على نقد ما أنجزته، أي على تنفيذ نظرياتك الأثرية إذا استطاعوا (وإذا لم يفعلوا ذلك، فسيقوم بذلك بعض العاملين من الجيل التالي). وينبغي أن تشجعك هذه الواقعة على أن تحاول تنفيذ نظرياتك بنفسك، معنى هذا أنها قد تفرض عليك نظاما دراسيا معيناً.

ولكي يزداد معنى «الموضوعية العلمية» عند «بوبر» وضوحاً؛ علينا التذكير بأن المنطلق الأساسي لنظرية بوبر في المعرفة أو ركنها الركين هو إصراره على أن المعرفة في كل صورها - وعلى رأسها العلم - موضوعية. ذلك أن بوبر يميز بين مغزيين لمعنى كلمة «معرفة»:

- المعرفة بالمغزى الذاتي: وهي تتكون من اعتقادات الذات ونزعاتها ومشاعرها، وما تراه أو تقره أو تنكره. ويرى «بوبر» أن المعرفة بهذا المغزى من اختصاص علم النفس.

- المعرفة بالمغزى الموضوعي: وهي تتكون من كل مخزونات الكتب وأجهزة الكمبيوتر، أي إن كل الأفكار المطروحة سواء كانت فلسفية أو علمية، مادامت مصوغة لغوياً. إنها موضوع الإبستمولوجيا التي تبحث في محتواها المعرفي وعلاقتها المنطقية وأسسها المنهجية... تفكير نيوتن في نظريته ونزوعه نحو صياغتها مثال للمعرفة الذاتية. أما اللحظة التي صاغها فيها فهي الحد الفاصل الذي نقلها من بحوث علم النفس إلى بحوث

الإبستمولوجيا. لأن الصياغة اللغوية هي التي تجعلها قابلة للنقد والنقاش والتداول بين الذوات فتصبح موضوعية.

إن السؤال الذي ينبغي طرحه باستمرار، فيما يتعلق بموضوع الحقيقة العلمية، هو: هل تنفلت القوانين العلمية والكشوف، والموضوعية التي ينطوي عليها العلم، من الشروط التاريخية والاجتماعية والسيكولوجية الماثلة زمن ظهورها، أم أنها تظل سجيئة تلك الشروط؟ لقد بين فلاسفة العلم أمثال «كارل بوبر»، و«توماس كون»، و«إمري لاكاتوش» أن ثمة مسلمات غير مبررة تنطوي عليها النظريات العلمية، بل الأدهى من ذلك، أن هناك «أفكارا» قبلية تحرك ذهن العلماء كالحتمية عند «أينشتين» واللاحتمية عند «نيلز بور» Niels Bohr، ولقد كشف «كوهن» Kuhn النقاب عن وجود مبادئ خفية تتحكم في المعرفة وتسمح بتنظيمها، أما «كارل بوبر» فيرى «أن العلماء العظماء، شأنهم شأن الشعراء، كثيرا ما يستلهمون حدوسا غير عقلانية، ويؤكد أن: «كل الملاحظات ملقحة بنظرية، ولا توجد ملاحظة صافية نزيهة متحررة من النظرية...». ويقول «بوبر»: «لقد كان فرنسيس بيكون على حق إذ ساوره القلق من أن نظرياتنا تجعل ملاحظتنا متحيزة. ودفعه هذا إلى نصح العلماء بأنهم يجب أن يتجنبوا أي تحيز، وذلك عن طريق تصفية عقولهم من كل النظريات. ومازلنا نستمع إلى مثل هذه الإرشادات. بيد أننا لا نستطيع بلوغ الموضوعية بعقول خاوية. إن الموضوعية تعتمد على النقد وعلى المناقشات النقدية والاختبار التجريبي النقدي. وبصفة خاصة، يجب أن نستبين جيدا كيف أن صميم أعضائنا الحسية تجسد ما يُعد تحيزات (...)

ولكي تكون المعرفة العلمية موضوعية تماما لا بد من محك موضوعي للحكم عليها بالصدق أو الكذب، خصوصا أن «بوبر» يسلم تسليما بالواقعية، بمعنى الوجود الواقعي المستقل للعالم الخارجي. ويرى أن العلم هدفه الوصول إلى تفسير مرض لهذا العالم، والنظرية العلمية ذات مضمون

معرفي ودلالة إخبارية، فيفترق بوبر افتراقه الحاد عن الأدوات، ويؤكد أن وظيفة العلم هي البحث الدؤوب عن حقيقة العالم وعن الصدق، ويلعب الصدق دور المبدأ التنظيمي الذي يحكم شتى الجهود المعرفية بوصفه الغاية المستهدفة وبعيدة التحقيق. البحث عن الصدق ومزيد من الصدق هو الهدف الدائم للعلم التجريبي، الصدق وليس اليقين. فليس هناك علم تجريبي يقيني ولن يكون. ويوضح «بوبر» هذا بأن يشبه الصدق بقمة جبل عادة ما تكون مغلقة بالسحب، من يحاول تسلق الجبل والصعود إليها تواجهه صعوبات كثيرة، وحتى إذا وصل إليها قد لا يعرف أنه بلغها فعلا، لأنه قد يعجز وسط أطراف السحب عن التمييز بين ذروة الجبل الحقيقية والقمم الثانوية. غير أن هذا لا يؤثر في الوجود الموضوعي لذروة الجبل الحقيقية، واستحالة اعتبار النظرية العلمية يقينية أو مطلقة الصدق يمثل اعترافا ضمنيا بالوجود الواقعي الذي يفشل في الوصول إليه على رغم أن العلم يتقدم نحوه باستمرار.

وعلى هذا النحو نتبين أن الموضوعية لم تعد انعكاسا لواقعة أصلية يتطابق معها رجل العلم، بل هي شروط يلتزم بها، وأهم تلك الشروط أن يكون ما هو موضوعي مشتركا بالنسبة لأذهان كثيرة، وبالتالي يمكن نقله من واحد لآخر. وما يمكن أن يكون مشتركا وقابلا للنقل ليس الإحساسات أو الموجودات المنعزلة الواحدة عن الأخرى، بل هو ما يمكن أن يصاغ في علاقات ونظريات. وما تستطيع النظرية أن تقدمه هو صورة لم يستوف صقلها، وبالتالي فهي صورة مؤقتة وزائلة. ومن ثم فمجال الاختيار مفتوح أمام العلماء ليستكملوا هذا الصقل والاقتراب من الحقيقة. وهنا تأتي الموضوعية مرتبطة ومشروطة بموقف معين، لأنه لا بد من اشتراك الذين يصطنعون المنهج العلمي في نظام واحد، على أساس من وحدة جهازهم التصوري، ومن خلال ما توافر لهم من عالم مشترك للبحث والمناقشة، بحيث يصلون إلى النتائج نفسها، ويصفون كل ما ينحرف عن إجماعهم بأنه على خطأ. وهذه المشاركة ليست واقعا مفروضا، بل هي مساهمة إيجابية،

والتزام صريح تبعث عليه قيم ومعايير.

د. حسين علي، العلم والإيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، بتصرف، ص: 33-41.

6.VI. الموضوعية حسب كارل ماركس

ألان شالمرز

تعتبر المادية التاريخية نظرية في المجتمع وفي التغير الاجتماعي. إن هذه النظرية التي ابتدأها ماركس، هي، بمعنى من المعاني، نظرية تتسم بنزعة موضوعية، إننا نجد فيها المقاربة المتسمة بالنزعة الموضوعية، وكما وصفتها في ما يتعلق بالمعرفة، إننا نجد هذه المقاربة مطبقة، في المادية التاريخية، على المجتمع منظورا إليه ككل موحد، وتظهر النزعة الموضوعية عند ماركس في ملاحظته الشهيرة القائلة «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد، على العكس من ذلك، وعيهم». فالأفراد، من وجهة نظر المادية التاريخية، يولدون في جزء من أجزاء بنية مجتمعية سابقة الوجود بالنسبة إليهم وهم لا يختارونها ووعيهم يتشكل بما يفعلونه وبالتجربة التي يكتسبونها داخل هذه البنية، ومع أن في وسع الأفراد أن يتحكموا في طبيعة البنية المجتمعية التي يعيشون داخلها، فسوف يكون هناك دائما تفاوت بين بنية المجتمع ودواليبه وبين الانعكاسات المعوجة لهذه البنية في عقول الأفراد».

إن نتائج الأفعال الاجتماعية لفرد ما سوف تتحدد، دائما بجزئيات الوضعيات الموضوعية، وسوف تأتي دائما، مخالفة على وجه العموم، لما كان الفرد ينتظره، وكما أن العالم الفيزيائي الذي يحاول المساهمة في تطور الفيزياء، يجد نفسه أمام وضعية موضوعية تحد من إمكانيات الاختيار لديه، وتحد من فعاليته، وتؤثر على نتائج أفعاله، فكذلك يجد الفرد الراغب في المساهمة في

التغيير الاجتماعي، نفسه أمام وضعية موضوعية تحد من إمكانيات الاختيار لديه، ومن فعاليته، وتؤثر على نتائج هذه الفعالية، إن تحليل وضعية موضوعية ما يعادل فيما له من أهمية جوهرية بالنسبة لفهم التغيرات الاجتماعية، ما له من أهمية جوهرية بالنسبة لفهم التغير العلمي.

الآن شالمرز، نظريات العلم، ترجمة الحسين سبحان وفؤاد الصفا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991 ص: 123

7.VI. الموضوعية في علم الاجتماع حسب إميل دوركايم

لوسيان غولدمان

نشأ علم الاجتماع اللاماركسي في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، بعد صدور مؤلفات كل من «سان سيمون» و«أوجست كونت» و«هربرت سنسر»، والتي لم تكن إلا عبارة عن برامج أكثر منها أبحاثا واقعية. وقد بلغ علم الاجتماع هذا ذروته مع أعمال «إميل دوركايم» وتلامذته (في فرنسا)، ثم مع «ماكس فير» في ألمانيا.

غير أن مفهوم الموضوعية في فكر هؤلاء الباحثين ينطوي، في اعتقادنا، على تصور ناقص، لأنهم يربطونه بالذكاء وقوة التبصر ونزاهة المفكر الشخصية، وعلى سوء معرفة بمدى مطابقة الذات والموضوع في العلوم الإنسانية وانعكاساتها على طبيعة ومناهج هذه العلوم. ويعود الفضل في طرح هذا الإشكال بوضوح إلى أهم تلامذة «ماكس فير»، الذي أصبح ماركسيا فيما بعد، وهو «جورج لوكاتش» (...)

لنلاحظ بادئ ذي بدء، أن «دوركايم»، وبخاصة تلامذته، في محاولة منهم لبناء سوسيولوجيا علمية، خلصوا إلى مبدئين اثنين (كان كارل ماركس قد تناولهما ضمنا في مؤلفاته)؛ هذان المبدآن يشكلان اليوم مكسبا نهائيا لكل دراسة جادة، وهما:

أ - إن الدراسة العلمية للظواهر الإنسانية، من وجهة نظر منطقية، لا يمكنها لوحدتها أن تؤسس أي حكم قيمة، وعلى حد تعبير «بوانكريه» Poincare إن المقدمات البرهانية في صيغة المضارع ليست لها نتائج منطقية في صيغة الأمر». فالمنفعة «التقنية» للعلوم الاجتماعية تكمن فقط في إقامة نواهي بشكل فرضي (مثلا علاقات بعض الوسائل ببعض الغايات)، وفي جعل النتائج الناجمة عن تبني بعض القيم، نتائج واعية.

ب - إن الباحث ملزم ببذل أقصى جهده من أجل الوصول إلى صورة تتلاءم والظواهر المدروسة، متفاديا كل تشويه قد ينجم عن تدخل الذات (ميول أو نفور شخصي إلى آخره).

فحول هاتين النقطتين اللتين هما قيمتهما أيضا بالنسبة لكل علم، لا يوجد أي فرق بين مواقف كل من «دوركايم» و «ماكس فيبر» و «جورج لوكاتش». لذلك سنعتبرها مسألة قد حسم الأمر فيها، ولن نعود إليها بعد ذلك في عملنا الحاضر.

غير أن تبني هاتين النقطتين لن يحل مشكل الموضوعية في العلوم الإنسانية، بل على العكس من ذلك، فإن المشكل سي طرح بكل حدته. صحيح، أن دوركايم كان لديه - كما يبدو - اعتقاد بأن الاعتراف بهذين المبدئين كاف لضمان موضوعية البحث. لهذا كان يطالب عالم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية «كأشياء توجد خارج إرادة الذات»، غير أنه لم يتساءل أبدا عما إذا كان مثل هذا المطلب ممكن التحقيق إبستمولوجيا. ولتوضيح هذه النقطة، سنبدأ بذكر مثال ورد في الصفحات الأولى من كتابه، حيث يقول مبينا خطر المفاهيم القبلية: «أن نفس غياب التعريف هو ما دفع إلى القول أحيانا بأن الديمقراطية وجدت بنفس القدر في بداية التاريخ كما في آخره. والحقيقة أن الديمقراطية البدائية وديمقراطية اليوم أمران مختلفان عن بعضها البعض».

إن تدخل أحكام القيمة في البحث السوسولوجي بالنسبة لدور كايم،

ليست بقايا ناتجة عن مرحلة شباب هذا العلم مقارنة بالرياضيات وبالعلوم الفيزيائية - الكيميائية. ففي إشارة منه إلى قاعدته الأساسية: (معالجة الظواهر الاجتماعية كأشياء). كتب قاتلا: «إن ما تتطلبه هذه القاعدة، هو أن يجعل عالم الاجتماع نفسه في وضعية فكرية شبيهة بوضعية الفيزيائيين والكيميائيين والفسولوجيين عندما يلتزمون السير في مجال لا زال مجهولا بالنسبة لميادهم العلمي، من أجل سبر أغواره... إلا أن هذا بالضبط ما ينقص علم الاجتماع كي يصل إلى هذه الدرجة من النضج الفكري».

وفي الحقيقة، نحن نعرف اليوم أن الاختلاف بين ظروف عمل الفيزيائيين والكيميائيين والفسولوجيين وظروف عمل السوسولوجيين والمؤرخين ليست مسألة درجة وإنما مسألة طبيعة العمل؛ فعند نقطة توافق البحث في المجال الفيزيائي أو الكيميائي يكون هناك توافق ضمني بين جميع الطبقات المكونة للمجتمع حول قيمة وطبيعة وغاية البحث العلمي.

إن المعرفة أكثر مطابقة للحقيقة الفيزيائية والكيميائية تشكل المثل الأعلى الذي لا يصطدم اليوم بمصالح وقيم أية طبقة اجتماعية؛ وفي هذه الحالة، فإن افتقار العالم إلى الموضوعية في عمله يعود بالأساس إلى نقائص شخصية (افتقار إلى روح التنظيم وإلى القدرة على النفاذ إلى عمق الظاهرة المدروسة وإلى النزاهة الفكرية. إضافة إلى الطبع المتحمس والمتسرع، وإلى الغرور).

وعلى العكس من ذلك، فإن الأمر يختلف في العلوم الإنسانية. ذلك أنه إذا كانت المعرفة بالأحداث لا تؤسس منطقيات صلاحية أحكام القيمة، فمن المؤكد، خلافا لذلك، أنها تساعد أو لا تساعد سيكولوجيا على استيعاب تلك الصلاحية في وعي الناس. إن تشبيه الثوري بالمجرم؛ ومماثلته به، من طبيعته صرف اهتمام القارئ عن الأول؛ ووجود مجتمع بدون طبقات في العصور البدائية، تجعل التأكيد القائل، أنه باستطاعة الناس أيضا إقامة مجتمع بدون طبقات في المستقبل، أمر وارد، كما أن التحليل

الذي يهدف إلى إبراز تناقض المصالح بين الطبقات في المجتمع المعاصر من شأنه أن تكون له عواقب وخيمة على الأيديولوجيات المحافظة، الخ؛ غير أن فيها يتعلّق بالمشاكل الهامة التي تعترض العلوم الإنسانية، فإن مصالحي وقيم الطبقات الاجتماعية تتباين كلياً. وعضو الإجماع حول أحكام القيمة الصريحة منها أو الضمنية كما هو الحال بالنسبة للبحث والمعرفة المناسبة التي تشكل أساس العلوم الفيزيائية - الكيميائية، فإننا نلاحظ في العلوم الإنسانية اختلافات جذرية تهم الاستعداد، والتي تُطرح منذ البداية، وقبل الشروع في البحث، علاوة على أنها غالباً ما تبقى ضمنية ولا شعورية. لهذا السبب، فإن الموضوعية ليست مجرد مشكل فردي، إذ لم يعد الأمر يتعلق فقط بالذكاء وجلاء البصيرة والاستقامة الفكرية، بمحاسن أو مساوئ الفرد؛ فهذا الأخير باستطاعته تجاوز حدود طبقته، وتقبل مطامح (رؤى واستشرافات) تطابق مصالحي وقيم طبقة أخرى، إذا كانت هذه الوضعية الجديدة ستسمح له بفهم أفضل للأحداث، بل ويمكنه حتى الاحتفاظ بالقيم القديمة، والاعتراف بحقائق ليست ملائمة لها، مادام (الفرد) غير منسجم معها بالضرورة. إلا أن هذا يشكل استثناءات نادرة نسبياً. إذ في أغلب الأحيان يتقبل المفكر عن حسن نية المقولات الضمنية لعقلية تغلق باب الفهم لجزء مهم من الواقع، منذ الشروع في العمل، ليتدخل بعد ذلك ذكاؤه ونظره الثاقب وحسن نيته الفكرية، للعمل على تعزيز وجعل النظرة المشوهة والمأدلجة للأحداث، حول نقط مهمة، أكثر احتمالية وأكثر إغراءً أو جاذبية.

في العلوم الإنسانية إذن، لا يكفي تطبيق المنهج الديكارتي، والشك في كل الحقائق المكتسبة والانفتاح الكلي على الأحداث، كما كان يعتقد دوركايم. ذلك لأن الباحث يتناول، في الغالب، دراسة تلك الأحداث بمقولات ومفاهيم قبلية ضمنية ولا شعورية تحول دون الفهم الموضوعي لها.

إن التفاؤل الديكارتي عند «دوركايم» ومشكل الأيديولوجيات الذي لم يكن يمثل بالنسبة إليه إلا ذلك النزر القليل من الحقيقة، كان يعبر عن

تقليد تفاوضي لبرجوازية تعرض وضعها، مرة أخرى، لهزة عنيفة نسبيا مع نمو بروتارييا كان بإمكانها معارضة تلك البرجوازية، وذلك بفرض نظرتها الاشتراكية الخاصة.

لوسيان غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، ترجمة محمد العدلوني الإدريسي ويوسف عبد المنعم، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2001، ص: 36-43.

8.VI. الموضوعية حسب ماكس فيبر

لوسيان غولدمان

ففير-الذي تتلمذ في «هيدلبرغ» (Heidelberg) على يد الكانطيين الجدد، من أمثال «ريكيرت، Reckert» و «وينديلبانت Windelbandt»، والذي كان على إطلاع تام بأعمال «لاسك Lask» حيث كان يذكره باستمرار نظرا لتأثره به - على وعي بأنه إذا لم تكن للعلم القدرة على نفي أو إثبات أي حكم قيمة من وجهة نظر منطقية، فإنه ليس من المستحيل استبعاد تلك الأحكام من البحث، خاصة إذا تعلق الأمر بالعلوم الإنسانية. بالنسبة إليه إذن، لم تعد المسألة هي إقصاء كل مفهوم قبلي وكل حكم قيمة، بل على العكس من ذلك، فهو يدعو إلى إدماجها في العلم وتحويلها إلى أدوات نافعة من أجل البحث عن الحقيقة الموضوعية.

لبلوغ هذا الأمر، تبنى «ماكس فيبر» وجهة نظر المدرسة الكانطية الجديدة (بهيدلبرغ)، التي ترى أن الفرق بين العلوم الفيزيائية - الكيمائية والعلوم التاريخية لا يكمن، على الأقل، في الموضوع، بل في التصور. فالأولى تبحث عن القوانين العامة، بينما تهدف الثانية إلى دراسة موضوعية، تفسيرية ومتفهمة للأفراد الذاتيين وللفرديات التاريخية والاجتماعية. بيد أن فردية تاريخية ما ليست حقيقة معطاة، بل إنها تنشأ من المعطى. عن أن أي علم لا يدعي أنه قادر على نقل الواقع وتمثله تمثلا كليا. إنه يبني موضوعه عن

اختيار يحتفظ بها هو أساسي ويقضي ما هو إضافي أو ثانوي. فالأساسي بالنسبة للعلوم الفيزيائية - الكيميائية يتجلى فيما يتكرر ويمكن إدراجه ضمن نسق من القوانين العامة، أما بالنسبة للعلوم الإنسانية، فالفردية التاريخية تقوم على اختيار ما هو أساسي ومهم في نظرنا، أي لما يخضع لأحكامنا القيمية. هكذا، فإن الحقيقة التاريخية تختلف من حقبة إلى أخرى، مع ما ينجم عن ذلك من تعديلات تطرأ على ثبات القيم. إن الاختيار، وهذا أمر بديهي، يقع ليس على مجموعة من الأحداث، (مثل الثورة الفرنسية أو حرب المائة سنة إلى آخره) فحسب، بل يقع أيضا وبالخصوص من وجهة نظرنا، على العناصر الأساسية والهامة في هذه المجموعة (مثل شخصية الرؤساء، الحركات الجماهيرية، الأحداث الفكرية إلخ).

إن فكرة فيبر الأساسية تتجلى في كون أحكام القيمة لا تتدخل إلا في تحديد وبناء الموضوع فقط، حيث يصبح بالإمكان دراسته بعد ذلك بشكل موضوعي وباستقلال عن أحكام القيمة، على اعتبار أن العناصر الملغاة قد تم إهمالها (كالبحث، مثلا، عن مصدر السلاح الذي استعمل لاغتيال القيصر إلخ). يبدو أننا لسنا في حاجة للإشارة إلى بطلان وهم كهذا، فالعناصر المتقاة تحدد سلفا بطبيعة الحال نتيجة البحث. فالقيم ليست «ملكا لنا» أي ليست ملكا لثقافتنا، ولمجتمعنا، بل إنها ملك لهذه الطبقة الاجتماعية أو تلك، وإن ما يبدو غير ضروري حسب تصور ما، يمكنه، خلافا لذلك، أن يكون ذا أهمية بالغة في تصور آخر. بالإضافة إلى ذلك، نجد «ماكس فيبر» يتحدث باستمرار عما ليس ضروريا وعما هو جدير بالإهمال؛ بيد أنه توجد عناصر من الواقع يتعلق بها وجود طبقة ما؛ غير أن دراستها في إطار شمولي وحتى في إطار علمي يتناقض ومصالح تلك الطبقة؛ والباحث الذي يريد تناولها بالدراسة لا بد أن يصطدم بمقاومة قوية داخلية وخارجية.

حول هذه النقطة، يبدو أن فكر «ماكس فيبر» غير قابل للدعم، فبالرغم من أنه كان يشير دائما (وهو المفكر الشديد الدقة من أن يقبل بحلول توفيقية

ملتبسة) إلى أنه يفصل بين المجال الذي يتضمن أحكام القيمة والمجال الذي يجب إقصاؤه منه، فإن موقفه يتموضع في منتصف الطريق بين سوء المعرفة بالاحتمية الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي لدى الدوركايميين وبين قبول الماركسيين التام بها (أي بتلك الاحتمية).

لوسيان غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، ترجمة محمد العدلوني الإدريسي ويوسف عبد المنعم، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2001، ص: 36-43.

9. VI. الفينومينولوجيا والموضوعية في العلوم الإنسانية

د. علي عبد المعطي محمد

اهتم الذاتيون بالمعاني والأفكار والرغبات التي تقف وراء الظواهر والتي تنفذ إليها نفاذاً كيفياً ذهبوا إلى أن المنهج الفينومينولوجي كما جاء عند هوسرل هو الأقرب إلى اتجاههم، والمعبر عن موقفهم، والفينومينولوجيا في صورتها الأخيرة تحاول إقامة منهج وصفي تصف به بإسهاب كل أنواع الموضوعات في ماهيتها البحتة، بحيث لا يكون هذا الوصف ظاهرياً أو خارجياً أو حسيّاً، وإنما يكون وصفاً متعمقاً لباطن الظواهر، ومدركاً لأعمقها الدفينة. بيد أن الذاتيين لا يوافقون هوسرل في فكرته عن «تعليق الحكم» ذلك لأن الإنسان حين «يفهم» فإنه «يحكم» في نفس الوقت. ومن هنا جاءت إقامتهم لمنهج خاص بالعلوم الإنسانية وهو منهج الفهم الكيفي.

لا يوافق أنصار هذا المنهج وعلى رأسهم «ريكمان» على ما انتهت إليه الوضعية بكافة صورها. ورأوا أن الموضوعية في العلوم الإنسانية لا بد وأن تختلف عن مثيلتها في العلوم الطبيعية، وأن عدم قدرة هذه العلوم على التخلي عن الذاتية بمعانيها المختلفة تمثل ميزة تتميز بها تلك العلوم عن غيرها من العلوم الطبيعية. ومع هذا فنحن نستطيع أن نتحدث عن الموضوعية في مجال

العلوم الإنسانية ولكن بمعنى يختلف عن مثيله في العلوم الطبيعية، إذ أن الموضوعية تشير في مجال العلوم الإنسانية إلى قدرتنا على إيجاد علاقة تربط كل حالة فردية بهيكل كلي من الأدلة بحيث نصوغ في نهاية الأمر أنساقا ذاتية تمكننا من استبعاد الذات الفردية التي قد تفسد جزءا من البحث العلمي.

إن الموضوعية في العلوم الإنسانية تجعلنا نتحدث عن نتائج أبحاثنا وفق ما انتهت إليه تلك الأبحاث لا وفق ميولنا ورغباتنا، ويقدم لنا ريكمان المثالين التاليين للتدليل على صحة رأيه هذا، يقول في المثال الأول: «لو أن عالما اجتماعيا طبق استبياننا دقيقا على مائة فرد بهدف معرفة أهمية «شرب البيرة» في حياتهم أو عدم أهميتها وانتهى الاستبيان إلى نتيجة مؤداها «أن شرب البيرة» يمثل أهمية لهم جميعا» فلا شك أن هذه النتيجة تتسم بالموضوعية، لكن افرض أن الباحث نفسه يكره شرب البيرة ويعتبر شربها بغير ذي أهمية للحياة الإنسانية ومع ذلك احتفظ بالنتيجة التي توصل إليها الاستبيان، ولم يصبغها برأيه الشخصي، فلا شك أن يكون ملتزما بأقصى درجات الموضوعية لو أنه وصل إلى النتيجة القائلة بأن الدين كان هو المحرك الأصلي لفهم ذلك العصر، لأنه كان كذلك فعلا.

على الباحث في العلوم الإنسانية أن يجعل ذاته مستقلة عن دائرة البحث، وأن يجعل فهمه أو وصفه غير محتاج لما يجعله مفتقرا للانضباط والدقة، وأن يجرد ذاته من الأحكام الأخلاقية والقيمية، ويضرب لنا ريكمان مثلا يبين لنا فيه الفارق بين موقفين: موقف يكون فيه الباحث داخل دائرة البحث ويصبغه بصبغة أخلاقية، وآخر يكون فيه الباحث خارج تلك الدائرة. فلو أننا كنا نتداول «هتلر» بالدراسة فإن صاحب الموقف الأول سوف يدينه أو يهاجم أفعاله وتصرفاته ويصدر في النهاية حكما أخلاقيا عليه باتهامه وإدانته، أما صاحب الموقف الثاني فسوف يكتفي بوصف أفعاله دون أن يصدر عليه حكما أخلاقيا. لكن باحث العلوم الإنسانية هو إنسان قبل أي شيء وهو باعتبار ذلك لا يمكنه تحاشي رغبته في استخدام أبحاثه للتحذير من الشر

والدعوة إلى تبني ما يكون قريبا إلى قلبه أو إيديولوجيته.
فنحن كديمقراطيين نكون شغوفين ببيان أن التاريخ يكشف عن شرور
للطغيان، ونحن كمحافظين نكون بحاجة إلى بيان النتائج اللاأخلاقية الناجمة
عن الطفرات الراديكالية المفاجئة.

ويرى ريكيان أنه على الرغم من أننا نرغب في التعبير عن اعتقاداتنا
الأخلاقية إلا أن ذلك لا يعني صيغ أبحاثنا بتلك الاعتقادات. فحين يعبر
المؤرخ مثلا عن اعتقاداته اللاأخلاقية فإنها يكون ذلك من أجل استبعاد
تأثيرها عن بحثه، أو لكي يسمح لقارئه أن يسقطونها من حسابهم عند
قراءته. إن على المؤرخ كباحث أن يميز بين واجب الوصف المفروض عليه
من الوقائع ذاتها وبين مسؤولية الحكم الذي يصدر منه باعتباره إنسانا.
وهكذا تؤدي الممارسة في إطار العلوم الإنسانية إلى تدعيم الفعل بين ما
هو ذاتي وبين ما هو موضوعي، وبالتالي تدعيم الاتجاه الموضوعي.

د. علي عبد المعطي محمد، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، إشراف وتقديم:
د. يوسف زيدان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم، 1996، ص: 38-40.

10. VI. الأخلاق والموضوعية

ديفيد ب. رزنيك

إن معظم الدارسين في ميدان العلم ليس لديهم وقت كاف لفهم
المقصود من «الاختلاف» أو «التكذيب» أو لماذا ينبغي ألا نختلف أو
نكذب المعطيات. ومع ذلك، يبدو من المفيد أن نقول شيئا عن شتى أنواع
الاختلاف والتكذيب التي يمكن أن تحدث، ذلك لأن هناك طرقا مختلفة
لارتكاب الناس هذه المخالفات في العلم. ولأجل ذلك يمكننا أن نميز بين
عدم الأمانة في جميع المعطيات وعدم الأمانة في تسجيلها. أما الأولى فتحديث
عندما يشكل العلماء اختلافات وتلفيقات تفضي إلى نتائج مصطنعة. وعندما
يحدث هذا النوع من عدم الأمانة، تتلم السمعة مع التجربة الصحيحة أو

الاختبار الصحيح. أما عدم الأمانة في تسجيل البيانات فتحدث عندما يجري العلماء اختبارات أو تجارب مشروعة، لكن يأتون بعد ذلك مجردين من الأمانة ويقررون نتائج ملفقة (وهذا هو الاختلاف) أو يغيروها (وهذا هو التكذيب). هكذا، فإن الاختلاف من الممكن حدوثه في جميع المعلومات أو تسجيل البيانات، إلا أن التكذيب يحدث في «تسجيل البيانات» فقط.

وثمة حالة سيئة السمعة لسلوك علمي لا أخلاقي، تبين كيف يمكن أن يحدث الاختلاف في جمع المعطيات. ففي أواخر سبعينيات القرن العشرين، أجرى وليم سُمرلين W.Summerlin تجارب زرع الجلد في الفئران، وفي النهاية التحق بمعهد سلوان كيترنغ Sloan Kettering في نيويورك. إن زرع العضو أو النسيج في الثدييات عادة لا ينجح ما لم يكن المتبرع والمتلقي متطابقين وراثيا، ذلك لأن الأجهزة المناعية للثدييات مهيأة للفصل بين الخلايا والأنسجة التي تنتمي إليها وتلك التي لا تنتمي إليها. تحتوي كل خلية في جسم الحيوان الثديي فوق سطحها على مستضدات تلائم تماما الأنسجة. بنية هذه البروتينات، المعروفة بمستضدات الكريات البيضاء البشرية، ذات شفرة وراثية معقدة. وسوف يهاجم الجهاز المناعي الخلايا التي لا تحتوي على بنية مستضدات الكريات البيضاء البشرية، أي البنية التي جرى تعيينها على أنها منتمية للذات. فإذا لم يكن المتبرع والمتلقي متطابقين وراثيا، فإن الأعضاء أو الأنسجة المزروعة ستهاجمُ عن طريق جهاز مناعة المتلقي ما لم يُحمَد الجهاز المناعي بعقاقير شتى (كابحاحات المناعة).

تنتج كابحاحات المناعة آثارا جانبية ضارة، وذلك بإضعافها النظام المناعي للمتلقي. أجل قد تكون هذه العقاقير فعالة على المدى القريب العاجل، إلا أن كثيرا من حالات الاستزراع التي تعتمد على كابحاحات المناعة لا تنجح في النهاية. وكان سمرلين يصبو إلى تقديم منهج جديد لزرع العضو والنسيج يمكن أن يتغلب على هذه الصعوبات. ومقاربة سمرلين هنا استندت إلى فكرة مفادها أنه إذا أخذت الأنسجة من المتبرع وجرى استنباتها في محلول

مُغذٍّ لفترة من الوقت، فإنها ستفقد بعضا من مستضدات الخلايا البيضاء البشرية الخاصة بها، مما يجعل من الأقل احتمالا أن يتعرف عليها الجهاز المناعي للمتلقي بوصفها مختلفة عن ذاته. وادعى سمرلين أنه استخدم هذه المقاربة بنجاح في تطعيم جلد فئران غير متقاربة وراثيا؛ وأنه في تجاربه طعم أجزاء من الجلد مأخوذة من فئران ذات شعر أسود في فئران ذات شعر أبيض.

ومع ذلك اكتُشف في مارس 1974 أن سمرلين استخدم قلما دقيق الطرف لصبغ شعر الفئران البيضاء باللون الأسود واختلاق نتائج ناجحة. ولاحظ جيمس مارتن J.Martin الذي يعمل مساعدا في المختبر، أن الشعر المصبوغ باللون الأسود يمكن إزالة الصبغة عنه باستخدام الكحول. وقدم مارتن تقريرا بصدد هذا الاكتشاف لأحد زملاء المختبر، فرفعه إلى نائب رئيس معهد سلوان كيترنغ. وسرعان ما اعترف سمرلين، ومن ثم حُرِم مؤقتا من الخدمة، حتى تستطيع لجنة مراجعة الأبحاث فحص ما في هذه الواقعة من أحداث. وانتهت هذه اللجنة أن سمرلين مُدان بالخروج على الإطار الأخلاقي، بالإضافة إلى انحرافات كثيرة تضمنها بحثه موضوع التساؤل. وأوصت اللجنة بأن يُعفى سمرلين من أعماله وأن يقوم بتصحيح كل الانحرافات الماثلة في بحثه آنف الذكر. وانتهت اللجنة أيضا إلى أن مدير المختبر يتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية، لأنه كان من المفروض أن يشرف على بحث سمرلين، بل أن يشاركه في إعداد بعض الأبحاث. وفي دفاعه، ادعى سمرلين أنه اختلق نتائج البحث لأنه كان واقعا تحت ضغوط شخصية ومهنية هائلة، أدت إلى الإجهاد الذهني.

من السهولة بمكان أن نرى عدم الأمانة في هذه الحالة، مادامت عمليات الاختلاق شكلت دليلا ماديا على سلوك لا أخلاقي. وهناك حالات كثيرة تبدو فاضحة للانحراف السلوكي تتضمن تجارب زائفة وأشياء خادعة. ومع ذلك، نجد أن تحديد ما إذا كان العالم يتميز بعدم الأمانة في تقرير النتائج تبدو غالبا في غاية الصعوبة. على سبيل المثال، ثمة الادعاءات التي وُجِعت

ضد إمنشي - كاري. فهذه الأخيرة لم تُتهم قط بتزييف التجارب ذاتها، بل أتهمت بتغيير أو تعديل النتائج. ومن أجل تحديد ما إذا كانت غير أمينة في تسجيل النتائج أم لا، قام أعضاء لجنة الفحص بدراسة سجلات إمنشي - كاري المخبرية، وذلك لإيضاح ما إذا كان تسجيل النتائج تم بطريقة مناسبة أم لا. وعلى الرغم من أن المخابرات السرية استنتجت أن هذه الملاحظات بدت زائفة، إلا أن الفحوصات اللاحقة قد أوضحت أن البيئة التي استندت إليها المخابرات غير حاسمة. لقد وجدوا أن إمنشي - كاري غير مذنب وأن العالم لن يعرف أبدا الصدق الذي لا تشوبه شائبة في مثل هذه الحالة. والواقع أن هذه الحالة أنفة الذكر، إن دلت على شيء، فإنها تدل على أهمية المصدقية في جمع المعطيات. وما دام العلماء، ومعهم طلاب العلم، غالبا ما يسجلون النتائج بشكل شخصي، فلن يكون ثمة شهود على تكذيب البيانات المقررة، تماما كما أن الأستاذ ربما لا يعرف أبدا ما إذا كان الدارس يزيف سجلاته أو تقاريره المخبرية. كذلك الأمر بالنسبة إلى العلماء الذين لا يعرفون أبدا ما إذا كان زملاؤهم قد قرروا نتائج كاذبة أم لا. ومن ثم، ينبغي أن يثق العلماء في أن البيانات قد جرى تقريرها على نحو دقيق.

أما تحريف البيانات فيحدث عندما يجمع العلماء المعطيات ويسجلونها بأمانة لكن لا يعرضونها بأمانة. وعادة ما تكون حالات التحريف أقل وضوحا من حالات الاختلاق أو التكره، ويظل التحريف مثار جدال في الأخلاقيات العلمية. ومن الممكن أن يحدث التحريف من خلال الاستعمال السيئ للإحصاء في العلم. يستخدم العلماء الإحصاء استخداما خاطئا بطرق كثيرة ومختلفة، لكن أشهر الأشكال وأكثرها شيوعا هي أن يغالي العلماء في دلالة النتائج. ولن أناقش كل طرق الاستخدام الخاطئ للإحصاء هنا، ذلك لأن هذه المناقشة تتطلب منهاجا كاملا في الاستدلال الإحصائي. ومع ذلك، سأشير إلى أنه لما كانت المناهج الإحصائية تلعب دورا مهما في تحليل وتأويل المعطيات، فإنه غالبا ما يكون من الصعوبة بمكان أن نعرف متى

يعبر شخص الخط الفاصل بين استخدام الإحصاء والاستخدام الخاطيء له. ولكي نستخدم الإحصاء بشكل ملائم، ينبغي على العلماء أن يكتسبوا قدرا لا بأس به من المعرفة ومن الخبرة، والقدرة على الحكم في مهنتهم ويكون لديهم إدراك سليم بالتقنيات الإحصائية.

ديفيد ب. رزنيك، أخلاقيات العلم، ترجمة : د. عبد النور عبد المنعم، عالم المعرفة، عدد 316، 2005، بتصرف، ص : 113-116.

V. معايير العلمية في العلوم الشرعية

1.V. معيار الصدق في علم الفقه بين النص والواقع

عبد المجيد الشرفي

تعدد الزوجات والخيار والإرث كلها إذن أمور تخص المرأة، لكن هناك أيضا مظاهر أخرى من هذا التمييز الذي يتشبه به الإسلاميون، ويجدون فيه تجاوزا كبيرا لدى الرأي العام الإسلامي الذي يتحرّج من إعادة النظر في الأحكام الفقهية عموما. من ذلك المهر الذي ينبغي أن يدفعه الرجل إلى المرأة لكي يصحّ الزواج. فالمهر في الحقيقة هو تكريس للقيم الأبوية والذكورية التي كانت موجودة في المجتمعات القديمة، مما جعل الفقهاء يعتبرون الزواج نوعا من العقود التجارية والمرأة كأنها تُشترى بذلك المهر. وهذه الظاهرة، ظاهرة مهر المرأة (La dot) كانت موجودة كذلك عند الأوربيين وفي الحضارات القديمة كلها. وبالطبع يمكن الاستغناء عن المهر نظرا إلى أن المرأة لا تباع ولا تشتري، وأن عقد الزواج هو عقد فيه اختيار من الجانبين، لا من جانب الرجل تجاه المرأة فقط.

يمكن أيضا أن نذكر مظاهر أخرى في حاجة إلى مراجعة. من ذلك مثلا تشبث الفقهاء بما تنص عليه بعض الآيات القرآنية من ضرورة اعتداد المرأة، احترام العدة التي لا يجوز لها فيها أن تتزوج ثانية إذا ما كانت مطلقة أو إذا ما توفي عنها زوجها. إن المقصود من هذه العدة، كما يقول القدماء، هو استبراء الأرحام، يعني التأكد من أن المرأة ليست حاملا حتى لا تختلط الأنساب إذا ما تزوجت رجلا آخر. وهذا معقول ومفهوم جدًا قبل أن يتقدّم الطب ويستطيع أن يتأكد تأكدا تاما من أن المرأة حامل أو غير حامل. وهذا التشبث بالعدة بالنسبة إلى المرأة رغم تغير المعطيات تغيرا جذريا يُقصد منه الآن، ولو

بصفة غير واعية أو غير متعمدة، تكريس دونية المرأة. فالرجل لا يعتد، وإذا ماتت زوجته اليوم يمكن له غدا أن يتزوج امرأة أخرى دون إشكال، أما المرأة فإذا توفي عنها زوجها واستطاع الطب أن يتأكد أنها غير حامل فإنّ ممثلي المؤسسة الدينية الرسمية، الذين يُطلق عليهم علماء الاجتماع صفة المتصرفين في المقدّس، يقرضون عليها، رغم ذلك، أن تعتدّ مدّة معيّنة للتأكد من عدم الحمل. هذا يدلّ على أن هذه الأحكام إنما هي مرتبطة بظروف تاريخية معينة وليست من الحلول التي يمكن أن تستجيب لأوضاع مختلفة كل الاختلاف عن أوضاع القدماء.

وقفنا عند عدد من القضايا المتعلقة بالمرأة لأن الخطاب الإسلامي مهووس بالمرأة، ويرى فيها الإسلاميون مصدر فتنة لا كائنا كامل الحقوق والواجبات. هم لا يرون فيها سوى جنسها ولا يرون فيها عقلها. إنهم يقصرون النظر إليها على أنها بدن لا على أنها كائن مثل الرجال، ويتصورون أن المنزلة الدونية التي كانت في القديم إنما هي تعبير عن إرادة إلهية وليست راجعة إلى التربية، كما بين ذلك ابن رشد منذ القرن السادس للهجرة بكل وضوح. إن الدراسات الجندرية الحديثة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن منزلة المرأة الدونية لا صلة لها لا بالدين ولا بالطبيعة، كما يُوهم الذين يريدون للنساء أن لا يكنّ شقيقات الرجال في كل شيء حتى لا يزاھنهم في الاستئثار بالمجال العمومي وبمزاياه.

لم نركز، إذن على هذه الأمثلة المتعلقة بالمرأة صدفة، بل لمتابعة المآزق التي يقع فيها الإسلام السياسي والإسلام التقليدي معاً، والمآزق التي يقع فيها المسلمون المتأثرون بمقولات الماضي حين يريدون أن يبقوا متشبثين بدينهم ويبقوا في الآن نفسه متشبثين بأحكام لم تعد ملائمة لأوضاعهم الحديثة. ولكن عدم التلاؤم هذا يخص كذلك الرجال، بطبيعة الحال، ويخصّ عدداً من المعاملات.

الكل يعرف أن السلفيين في العادة يعتبرون أن اللحية للرجل هي فرض

من باب الاتساء بالنبي، نظرا إلى أنه كان ملتجيا. ويستندون إلى حديث فيه إشارة إلى إحفاء الشارب وترك اللحية غير مخلوقة. وهم في هذا الأمر ينسون عنصرا بسيطا وبديها جدا، وهو أنه في القرن السابع الميلادي، عندما ظهر الإسلام، لم تكن شفرات الحلاقة كما نعرفها اليوم موجودة ولا متوفرة بأثمان زهيدة. وينسون كذلك، أو يتناسون، أن اللحية كانت موجودة لدى الرجال عند كل الشعوب الأخرى التي لم تكن متوفرة لها أيضا شفرات حلاقة، سواء عند المسيحيين أو اليهود أو الصينيين أو غيرهم. فالرجال كانت لحاهم في وجوههم، يقصرونها ما أمكن ولكنهم لا يستطيعون أن يخلقوا.

والمشكل هو في عدم الربط بين الأحكام الفقهية والظروف التي أنتجتها. هذا هو أساس الهوة التي ما فتئت تتسع بين الدين والحياة. ولذلك فإن هؤلاء الذين يدعون إلى النسج على منوال السلف يتعدون شيئا فشيئا عن مقتضيات الواقع الذي يفرض نفسه على كامل البشرية.

وإذا كانت اللحية مما يجب على الرجال أن يتحلوا به رغم ذلك عند السلفيين، فربما لا فائدة من الإشارة إلى عدد من المظاهر التي تكاد تكون فلكلورية من مثل التشبه بلباس من يسكنون في الجزيرة العربية، في المناطق الحارة، وفي بعض البلدان الإسلامية مثل أفغانستان، فهذه مظاهر ترمي في نهاية الأمر إلى إبراز علامات التميز عن الآخرين أكثر مما تدلّ على الوعي بوظيفة اللباس بصفة عامة.

عبد المجيد الشرفي، مرجعيات الإسلام السياسي، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص 54-58.

2.V. علمية النحو والشعر واللغة

أبو حيان التوحيدي

قال : وكان يصل هذا كثيرا بقوله : والدليل على أن النحو والشعر واللغة ليس بعلم، أنك لو لقيت في البداية شيخا بدويا قحا محرما، لم يرَ حَصْرِيًّا قط، ولا جاور عجميا، ولم يفارق رعية الإبل وانتياب المناهل، وهو على عنجهيته التي لا يشق غباره فيها أحد منا وإن تكلف، فقلت له : هل عندك علم ؟ فقال : لا. هذا، وهو يسير المثل، ويقرض الشعر، ويسجع السجع البديع، ويأتي بها إذ سمعه واحد من الحاضرين وعاه، واتخذة أدبا، ورواه، وجعله حجة.

وكان يقول : هذه الآداب والعلوم هي قشور الحكمة، وما انتشر منها على فائت الزمان، لأن القياس المقصود في هذه المواضع، والدليل المدعى في هذه الأبواب، معها ظل يسير من البرهان المنطقي، والرمز الإلهي، والإقناع الفلسفي. وقد بين هذا الباب أرسطاطاليس في الكتاب الخامس، وهو الجدل، كل ما في الإمكان من التعلق به، والاحتجاج منه، مع التمويه والمغالطة. بل كثير من المتكلمين لا يصلون إلى غايات ما كشفه، ورسمه، وحذر منه، وأبان عنه، وإن أنصوا مطيهم، وأبلوا جهدهم، سوى ما أتى عليه قبل هذا الكتاب، وبعده، مما هو شفاء الصدور، وقرّة الأعين، وبصيرة الألباب.

أبو حيان التوحيدي، المقابسات، تحقيق د. علي شلق، دار المدى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1986، ص : 133-134.

3.V. العلم الأعلى عند المسلمين

ابن تيمية

«العلم الأعلى» عند المسلمين هو العلم بالله الذي هو في نفيه أعلى من غيره من كل وجه. والعلم به أعلى العلوم من كل وجه، والعلم به أصل لكل علم. وهم يسلمون أن العلم به إذا حصل على الوجه التام يستلزم العلم بكل موجود.

وهذا بخلاف العلم بمسمى «الوجود». فإن هذا لا حقيقة له في الخارج؛ ولا العلم بالقدر المشترك يستلزم العلم بأجناسه وأنواعه وما يتميز به كل شيء؛ بل ليس فيه إلا علم بقدر مشترك لا تصوّر له في الخارج؛ وإنما هو علم بهذه المشتركات.

وليس في مجرد العلم بذلك ما يوجب كمال النفس، بل ولا في العلم بأقسامه العامة. فإما إذا علمنا أن «الوجود» ينقسم إلى «جوهر» و«عرض»، وأن أقسام «الجوهر» خمسة كما زعموا. كما أن ذلك ليس بصحيح، ولا يثبت مما ذكره إلا «الجسم». وأما «المادة» و«الصورة»، و«النفس»، و«العقل»، فلا يثبت لها حقيقة في الخارج، إلا أن يكون «جسماً» أو «عرضاً». ولكن ما يثبتوه يعود إلى أمر مقدر في النفس، لا في الخارج (...)

ونحن نفرض هنا وجود ذلك في الخارج. فالعلم بانقسام ذلك إلى «جواهر خمسة»، وانقسام «العرض» إلى الأنواع التسعة. مع أنه لم يقم دليل على انقسامه إلى تسعة عند بعضهم. وقد أنشدوا فيه :

زيد (1) الطويل (2) الأسود (3) ابن مالك (4)

في داره (5) بالأمس (6) كان يتكي (7)

في يده (8) سيف نَضَاهُ (9) فانتضى (10)

فهذه عشرُ مقولات سَوِي

فذكر في هذين البيتين : (1) الجوهر (2) والكم (3) والكيف (4) والإضافة (5) والأين (6) ومتى (7) والوضع (8) والمالك (9) وأن يفعل (10) وأن يفعل. ولما لم يقد دليل على حصر أجناسها العالية في تسعة جعلها بعضهم خمسة، وبعضهم ثلاثة : الكم، والكيف، والإضافة (...)

ولهذا كانت نهاية الفلاسفة - إذا هداهم الله بعض الهداية - بداية اليهود والنصارى الكفار، فضلا عن المسلمين، أمة محمد صلى الله عليه وسلم. فإن ما عند اليهود والنصارى الكفار بعد النسخ والتبديل مما هو من نوع كما النفس أفضل في الجنس - الكم والكيف - مما عند الفلاسفة.

ابن تيمية، كتاب الرد على المنطقيين، المسمى أيضا نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، 2005، ص : 173-174.

4.V. ضرورة معيار المنطق في علم الأصول

د. علي سامي النشار

لئن كان الغزالي تنبه آخر الأمر إلى ما قد ينتج تطبيق المنطق الأرسططاليسي على إلهيات المسلمين من متناقضات، إلا أن علماء الأصول - أصول الدين وأصول الفقه - تابعوا ما دعا إليه الغزالي في كتبه العديدة المتقدمة من مزج المنطق الأرسططاليسي في صميم المسائل الكلامية والأصولية نفسها. ونشأت عن هذا حركة فكرية كانت شديدة الأثر في الفكر الإسلامي. فبدأ علماء الأصول يخرجون حدودهم على طريقة المنطق الأرسططاليسي، ويحاولون تحديد مصطلحاتهم على هذا الأساس، ويضعون لها تعريفات واضحة. وأدى هذا إلى رفض كثير من تعاريف المتكلمين والأصوليين الأولى. فكلمة العين أو الجوهر وكلمة العرض وغيرها من الحدود الكلامية، وكلمة الخمر أو المسكر وغيرها من الحدود الأصولية، يجب أن يكون لها مدلولات ثابتة محددة، علاوة على أن مباحث

المنطق دخلت في جميع الأبحاث اللغوية والأصولية. أما المتكلمون أو علماء أصول الدين فبدأوا يتكلمون عن الظن في القياس التمثيلي وعن اليقين في القياس المنطقي، وأخذوا يخرجون حججهم في صورة هذا القياس الأخير. وأصبح قياس الغائب على الشاهد - وكان الصورة اليقينية للاستدلال العقلي - موصلا فقط إلى الظن.

د. علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار الهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 179-180.

5.V. محاربة الفقهاء لمعيار المنطق

د. علي سامي النشار

كان فقهاء المسلمين الذين كانوا يصبون إلى تعلم المنطق يفعلون ذلك خفية، خوفا من اتهامهم بالتبذع أو فساد العقيدة، ولم يحدث هذا في المشرق فحسب بل وفي المغرب أيضا. ويذكر صاعد أن المنصور بن أبي عامر أحرق كتب المنطق ويذكر حاجب خليفة عن أبي حيان في تفسيره «البحر» أن أهل المنطق بجزيرة الأندلس كانوا يعبرون عن المنطق بالمفعل تحرزا من صولة الفقهاء. حتى أن بعض الوزراء أراد أن يشتري لابنه كتابا في المنطق، فاشتراه خفية خوفا منهم، مع أنه أصل كل علم وتقويم كل ذهن. وفي المقدمة التاريخية التي كتبها ابن طملوس في كتابه المدخل تفصيل تام لموقف الأندلسيين من المنطق الأرسططاليسي فقد حرموا تعلمه وتعليمه، كما حرموا كل علم مستحدث. ويذكر ابن طملوس أن الغزالي نفسه لم يعرض أبحاثه المنطقية تحت اسم المنطق ولكن تحت أسماء أخرى كالمعيار والمحك والميزان، وذلك لكي يتفادى غضب الفقهاء ومحاربتهم له. فانتشرت كتبه في الأرض على عكس الفارابي، مع أن كتب الأخير أقرب إلى منطق أرسطو وأصح. ويرى ابن طملوس أن كتب أرسطو بلغت الغاية في التنسيق الفني لهذا

العلم. وكان ابن طملوس شعر بأن هناك عناصر دخيلة دخلت على المنطق الأرسططاليسي، ولو أنه لا يذكر هذا صراحة. ولكنه يقول أنه سيحاول في كتابه أن ينهج نهج أرسطو في كتبه. ويعتبر ابن طملوس من أهم ممثلي المدرسة الأرسططاليسية البحتة في العصور الأخيرة.

ويعطينا كل هذا فكرة واضحة عن موقف الفقهاء من المنطق الأرسططاليسي ومعارضتهم له، بحيث أصبح شائعا القول «من تمنطق تزندق».

د. علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 181-182.

6.V. النقد الفقهي لمعيار الصدق في المنطق والفلسفة

ابن الصلاح

الفلسفة رأس السفه والانحلال، ومادة الخيرة والضلال، ومثار الزيف والزندقة، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيدة بالحجج الظاهرة، والبراهين الباهرة، ومن تلبس بها تعليما وتعلما قارنه الخذلان والحرمان، واستحوذ عليه الشيطان، وأي فن أخزى من فن يعمي صاحبه - أظلم قلبه - عن نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم (...)

وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة، ومدخل الشر شر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، والسلف الصالحين، وسائر من يقتدي به من أعلام الأئمة وسادتها، وأركان الأمة وقادتها، قد برأ الله الجميع من مغرة ذلك وأداناسه، وظهرهم من أوضاره.

وأما استعمال الاصطلاحات المنطقية من مباحث الأحكام الشرعية فمن المنكرات المستبشعة، والرقاعات المستحدثة، وليس بالأحكام الشرعية.

والحمد لله فالافتقار إلى المنطق أصلاً، وما يزعمه المنطقي للمنطق من أمر الحد والرهان، فقعاقُع (تتابع أصوات الرعد) قد أغنى الله عنها بالطريق الأقوم والسبيل الأسلم الأظهر كل صحيح الذهن، لا سيما من خدم نظريات العلوم الشرعية، ولقد تمت الشريعة وعلومها وخاض في بحار الحقائق والدقائق علماءؤها، حيث لا منطق ولا فلسفة ولا فلاسفة، ومن زعم أنه يشتغل مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدة يزعمها فقد خدعه الشيطان ومكر به، فالواجب على السلطان - أعزه الله وأعز به الإسلام وأهله - أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المشائيم، ويخرجهم من المدارس ويبعدهم، ويعاقب على الاشتغال بفنهم، ويعرض من ظهر منه اعتقاد عقائد الفلاسفة على السيف أو الإسلام لتخمد نارهم، وتنمحي آثارها وآثارهم، يسر الله ذلك وعجله، ومن أوجب هذا الواجب عزل من كان مدرس مدرسة من أهل الفلسفة والتصنيف فيها والإقراء لها ثم سجنه وإلزامه منزله، ومن زعم أنه غير معتقد لعقائدهم فإن حاله يكذبه والطريق في قلع الشر قلع أصوله وانتصاب مثله مدرسا من العظام جملة والله تبارك وتعالى ولي التوفيق والعصمة وهو أعلم.

فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، المجلد الأول، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1986، بتصرف، ص: 209-212.

أقوال فلسفية

1. «يتطلب العلم الانتقال من دهشة إلى أخرى».

(أرسطو)

2. «وعدّ من العلم : يهدف العلم الحديث إلى التخفيف من الألم قدر الإمكان».

(نيتشه)

3. «العلم الحقيقي هو جهل يعي جهله».

(مونتيني)

4. «من بين جميع العلوم الإنسانية، يعتبر علم الإنسان العلم الأجدر بالإنسان».

(نيقولا مالبران)

5. «ليس للعلم وعي ولا حد يقف عنده».

(أندريه كونت سبونفيل)

6. «كل علم يخلق جهلا جديدا».

(هنري ميشو)

7. «اعتراض ضد العلم : هذا العالم لا يستحق أن يُعرف».

(ميشيل سيوران)

8. «أصبح علم الإنسان العلم الأكثر ضرورة من بين جميع العلوم».
(الكسيس كاريل)
9. «العلم الحقيقي هو الذي يعلمنا على وجه الخصوص الشك والجهل».
(ميغيل أونامونو)
10. «لا نعرف أي علم معرفةً تامة إذا لم نعرف تاريخه».
(أوجست كونت)
11. «العلم وحده عاجز عن الإجابة عن جميع الأسئلة المطروحة، وبالرغم من التطور الذي سيحققه، فلن يستطيع الجواب عنها أبداً».
(كلود ليفي ستروس)
12. «علم النفس هو العلم الذي يعلمنا أشياء نعرفها سلفاً، لكنه يستعمل في ذلك مصطلحات لا نفهمها».
(جون نوهان)
13. «إذا أردتم تعلم العلوم بسهولة، فعليكم أن تبدووا بتعلم لغتكم».
(كوندياك)
14. «العلم بدون دين أعرج، والدين بدون علم أعمى».
(ألبر إينشتين)
15. «لا وطن للعلم».
(لويس باستور)
16. «بنيت العلم بالوقائع كما بنيت المنزل بالحجارة، لكن تراكم الوقائع لا يشكل علماً مثلما لا تشكل كومة الحجارة منزلاً».
(هنري بوانكاريه)
17. «لو كان يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخدمات المقدمة للعلم، لاحتلت الضفدعة المكانة الأولى».
(كلود برنار)

18. «إذا كان العلم يتطور باستمرار، فإن ذلك يعود في أغلب الأحيان لوجود جانب مجهول من الأشياء يكشف عن نفيه فجأة».

(فرانسوا جاكوب)

19. «لا وجود لأي تعارض ما بين العلم والإيمان لأنها يعتبران الاهتمامين الأساسيين للبشرية».

(موريس دو بروغلي)

20. «لا نرى اختلافا كبيرا ما بين الحس المشترك والعلم، ذلك الاختلاف الذي أردنا رؤيته أحيانا».

(إميل مايرسون)

21. «البحث العلمي عملية لا نهاية لها، ولا نعرف كيف ستطور، وما لا يمكن توقعه جزء لا يتجزأ من العلم ذاته».

(فرانسوا جاكوب)

22. «لا نعثر على السعادة في العلم، ولكن نعثر عليها في عملية اكتسابه».

(إدغار آلن بو)

23. «العلم بدون وعي ليس إلا خرابا للروح».

(فرانسوا رابليه)

24. «تكمّن فائدة العلم في التحقق من صدق اكتشافات الغريزة».

(جون كوكتو)

25. «تقودنا الإرادة إلى التأجيل المتمثل في اليوطوبيا، ويقودنا العلم إلى الشك المتمثل في الفرضية».

(فيكتور هوغو)

26. «ليس التاريخ علما وإنما هو فن لا ننجح في كتابته إلا عبر الخيال».

(أناتول فرانس)

27. «الإحصاء هو أول علم من العلوم غير الدقيقة».

(إدموند وجول غونكور)

28. «إن مفتاح العلوم هو السؤال، لذلك ندين بجميع اكتشافاتنا

لـ«كيف؟». وتقتضي الحكمة في الحياة أن نتساءل دوماً «لماذا؟»».

(بلزاك)

فهرس

- 5 تمهيد
- 7 I. المعنى العام للمفهوم
- 7 I. 1. معنى كلمة علم ابن منظور
- 8 I. 2. معنى كلمة العلم الجرجاني
- 10 I. 3. العلوم أندريه كونت سبونفيل
- 11 I. 4. العلم جون لادريير
- 12 I. 5. مسألة العلمية جون لادريير
- 13 I. 6. العلمية هدف جميع الدراسات كلود موشو
- 13 I. 7. النزعة العلمية أندريه كونت سبونفيل
- 14 I. 8. المعيار أندريه كونت سبونفيل
- 15 II. معايير العلمية في العلوم الحقة
- 15 II. 1. معيار صحة النظرية الفيزيائية بيير دوهم

- 16 كارل بوبر II. 2. معيار القابلية للتكذيب
 17 ألان شالمرز II. 3. ما معنى القابلية للتكذيب؟
 20 ألان شالمرز II. 4. الأهمية العلمية لمعيار القابلية للتكذيب
 22 كارل بوبر II. 5. الاختبارات المدعومة للنظرية العلمية
 23 جون لادريير II. 6. معيار العلمية في العلم التجريبي السوري
 25 جون لادريير II. 7. معيار صلاحية النظرية العلمية في العلم السوري

III. معايير العلمية في العلوم الإنسانية

- 27 جون لادريير III. 1. العلمية في العلوم الإنسانية
 28 بيري بورديو III. 2. ما مدى علمية علم الاجتماع؟
 30 ياو أسوغبا III. 3. العلمية في علم الاجتماع المعرفي
 32 جون بوبار III. 4. علمية المقابلة في البحث العلمي
 33 عبد الرحمن ابن خلدون III. 5. معيار تمييز الصدق من الكذب في التاريخ
 34 جورج دوبي III. 6. هل يثبت التاريخ نفسه كعلم؟
 35 خالد طحطح III. 7. علمية التاريخ
 36 عبد الله العروي III. 8. علمية التاريخانية
 38 عبد الله العروي III. 9. العلمية في الطبيعيات والتاريخيات
 40 روني بوفيريس ورولان كيو III. 10. علمية التحليل النفسي
 41 جون لابلانث III. 11. معيار علمية التحليل النفسي
 42 روني بوفيريس ورولان كيو III. 12. نقد علمية التحليل النفسي

IV. الموضوعية والذاتية

45

- 45 .VI 1. الموضوعية أندريه كونت سبونفيل
- 45 .VI 2. الذاتية أندريه كونت سبونفيل
- 46 .VI 3. الموضوعية في العلوم الإنسانية إيمانويل فليرشتاين
- 46 .VI 4. أية موضوعية تلائم العلوم الإنسانية؟
- 48 د. علي عبد المعطي محمد
- 50 .VI 5. الموضوعية العلمية حسب كارل بوبر د. حسين علي
- 55 .VI 6. الموضوعية حسب كارل ماركس ألان شالمرز
- 55 .VI 7. الموضوعية في علم الاجتماع حسب إميل دوركايم
- 56 لوسيان غولدمان
- 60 .VI 8. الموضوعية حسب ماكس فيبر لوسيان غولدمان
- 60 .VI 9. الفينومينولوجيا والموضوعية في العلوم الإنسانية
- 62 د. علي عبد المعطي محمد
- 64 .VI 10. الأخلاق والموضوعية ديفيد ب. رزنيك

69

V. معايير العلمية في العلوم الشرعية

- 69 .V 1. معيار الصدق في علم الفقه بين النص والواقع
- 69 عبد المجيد الشرفي
- 72 .V 2. علمية النحو والشعر واللغة أبو حيان التوحيدي
- 73 .V 3. العلم الأعلى عند المسلمين ابن تيمية
- 74 .V 4. ضرورة معيار المنطق في علم الأصول د. علي سامي النشار
- 75 .V 5. محاربة الفقهاء لمعيار المنطق د. علي سامي النشار
- 76 .V 6. النقد الفقهي لمعيار الصدق في المنطق والفلسفة ابن الصلاح
- 79 أقوال فلسفية

تواجه التفكير في قضايا العلمية ومعاييرها إشكالات عديدة ترتبط بالاستقراء والاستنباط والبداهة والافتراضات والنماذج والنظريات والقوانين، والوصف والتفسير والفهم والتنبؤ والتوقع، والمطابقة وعدم التناقض والانسجام الداخلي والنسقية والقابلية للتنفيذ أو التكذيب، والنسبي والمطلق والخطأ والوهم، والأدلة المؤيدة والمفندة والتجارب المضادة والملاءمة والتحقق والصلاحية، والتقليد والتجديد والاكتشاف والتأويل...

تهدف هذه النصوص المقترحة في هذا العمل إلى تقديم فكرة واضحة، قدر الإمكان، عن الحقل العام الذي تشكلت فيه فكرة "العلمية ومعاييرها"، وتطورت وتصارعت بداخله، وتوضيح مختلف صيغ استعمال هذا المفهوم ابتداء من الرياضيات وانتهاء بالعلوم الشرعية الإسلامية.

ويُعتبر التركيز على المقارنة بين مختلف دلالات "العلمية ومعاييرها"، عبر نصوص مستقاة من مجالات وسياقات علمية ومعرفية مختلفة، وسيلة لإبراز أهمية النقد والتجاوز الذين لا ينفصلان عن مسار تكون مختلف العلوم وتقدمها.



الثنان 28 درهما

